الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد دراية – أدرار –

جامعة أحمد دراية.أدرار-الجزائر
Université Ahmed DRAIA. Adrar-Algérie

كلية :العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية قسم :العلوم الإنسانية

الشعبة :تاريخ تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

الرقم التسلسلي : الرمـــــــز :

الصراع السياسي بين القادة الثوريين بعد الاستقلال
أحمد بن بلة وهواري بومدين أنموذجاً
(1962 – 1978م)

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

إعداد الطالبين:

* عمر بيدة
* الطيب حياوي

إشـــراف الأستاذ:

* د. عبد الله خي

لجـــــــنة المنـــــاقشة

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
د/ أحمد جلايلي	أستاذ محاضر " أ "	جامعة أحمد دراية أدرار	رئيسا
د/ عبد الله خي	أستاذ محاضر " أ "	جامعة أحمد دراية أدرار	مشرفا ومقررا
د/ عبد الكريم بلبالي	أستاذ محاضر " أ "	جامعة أحمد دراية أدرار	مناقشا

الموسم الجامعي : 1440–1441 هـ
2020/2019 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الولدين الكريمين أطال الله في عمرهما وأمده ما بموفور الصحة والعافية الذين أقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة.

وإلى أسرتي إخواني جميعا، كل من كان له الفضل منذ نعومة أظافري من معلمين أساتذة ، وكل المربيين في إنارة دربي وجميع الساعين إلى رفع راية البحث العلمي في الجزائر.

عمر

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلـــــــــى:

الشهداء الابرار

الولدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

الإخوة والأخوات .

رفقاء الدرب (عمر وعبد الكريم).

جميع الأصدقاء .

كل من ساعدني من قريب أو من بعيد .

الطيب

شكر وعرفان

إذا كان ولابد من الاعتراف لذوي الفضل بفضلهم وبفضل الله سبحانه وتعالى، فانه ليسعنا أن نضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل أن نتوجه بكامل شكرنا وتقديرنا وامتناننا إلى أستاذنا المشرف الدكتور : **خي عبد الله** على تكرمه بالأخذ بيدنا في متاهات هذا العمل العلمي المعقد، وعلى صبره علينا خلال مراحل إنجاز ه، فبفضله استطاع هذا البحث أن يرى النور، وأن يخرج من العدم إلى الوجود، فله منا جميل الشكر والعرفان ، وأدامه الله لنا ذخرا وموجها في سبيل العلم والرشاد.

كما لا يفوتنا في صدر هذا الشكر إلا أن أتوجه بالتقدير والعرفان أيضا: لزميلنا وقدوتنا وملهمنا الأستاذ : **قاسمي يوسف**، الذي لم يبخل علينا بوقته وحثه المتواصل لاستكمال المسيرة، على الرغم من العقبات التي واجهتنا أثناء مرحلة إعداد هذه المذكرة، فله من ا كل التقدير والاحترام.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تفضلوا بمناقشة هذا العمل العلمي المتواضع، وتجشموا مشقة الاحتراز والوقاية من فيروس كورونا (كوفيد 19)، لحضور وتنشيط مجريات المناقشة وتقويم البحث وتقييمه.

مقدمة

قدم الشعب الجزائري تضحيات كبيرة وجهودا جبارة من أجل تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية، إن القيادات الثورية لم تتوقف عند هذا النصر. بل كان هدفها الأول هو بناء الدولة الجزائرية التي كان الشعب ينتظرها طويلا لأنها **ستغير** ملامح المجتمع.

خلال **الفترة** الأولى من الاستقلال طفت إلى السطح صراعات سياسية بين القيادات الثورية على السلطة، فظهرت مسألة السلطة لا مسألة الدولة، واستمرت هذه الصراعات والخلافات إلى غاية عهد الرئيس بن بلة، وهذا الأخير كان يبحث وبدون توقف عن تدعيم لسلطته ومكانته.

ففي 19 جوان 1965م، قام هواري بومدين بانقلاب على بن بلة واستلم السلطة في الجزائر.

1 ــ أهمية الموضوع:

وتكمن أهمية الموضوع بالتعريف بالصراعات والتراعات التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال، خاصة الصراعات بين القيادات الثورية على السلطة، الحكم بين أحمد بن بلة وهواري بومدين، بحيث كل واحد يرى أنه الأحق بالحكم والسيطرة على ا لسلطة، وتكمن أهمية هذا الموضوع في الزيادة المعرفية لهذه الفترة من تاريخ الجزائر بعد الاستقلال.

2 ــ أسباب اختيار الموضوع:

إن من أسباب اختيارنا لموضوع الصراعات السياسية بين القيادات الثورية في الجزائر بعد الاستقلال أحمد بن بلة وهواري بومدين (1962 – 1978م) أنموذجا لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

ــ أسباب ذاتية:

بما أن الموضوع الذي نحن بصدد دراسته، من الموضوعات الغامضة بين الناس ومازالت أحداثها تؤثر على مسار الجزائر. ولأنه كذلك من الموضوعات التي تثير الجدال، والتي تتسم بسعة

النقاش والتحليل والنقد، وبما أننا ميالون لكل هذا، فأردنا كطلبة في التاريخ أن ندرس هذه المرحلة من تاريخ الجزائر، وذلك من أجل الإلمام بأحداثها، ومحاولة تصحيح بعض الأخطاء المنتشرة بين الجزائريين حول هذا الموضوع الحساس.

ـــ أسباب موضوعية:

ومن بين الأسباب الموضوعية التي دعتنا لاختيارنا لهذا الموضوع، نقص الدراسات التاريخية لهذا الموضوع أو لمثله من الموضوعات أو لتاريخ الجزائر المعاصر بعد الاستقلال، فكل الدراسات التاريخية اليوم مركزة على المرحلة التاريخية السابقة لسنة 1962م، أضف إلى ذلك نقص مصادرها وقربها من الزمن الذي نعيش فيه، ولأسباب أخرى تجعل الباحثين في التاريخ يعزفون عن دراسة هذه المرحلة، صحيح هناك دراسات غير متخصصة في التاريخ، نذكر منها علم الاجتماع السياسي أو العلوم السياسية، بحيث نركز في هذا البحث على تتبع الأحداث التاريخية لتاريخ الجزائر المعاصر بعد الاستقلال.

3 ـــ الإشكالية:

تتمركز إشكالية هذه الدراسة حول طبيعة الصراعات السياسية بين القيادات الثورية في الجزائر بعد الاستقلال من (1962 -1978م) ؟ وانطلاقنا في معالجتنا لهذا الموضوع بمجموعة من التساؤلات:

ـــ ما هي أسباب هذه الصراعات، وما الهدف منها وإلى أي مدى تفنن كل زعيم وبشتى الطرق للوصول إلى سدة الحكم، وما هي أبرز الشخصيات التي ظهرت في هذا الصراع، وما هي أبرز التحالفات التي ظهرت في هذه الفترة بالذات، وما هي العبر والدروس التي نستخلصها من تاريخ الجزائر (1962-1978م) ؟

4 ــ المنهج المتبع:

وقد اعتمدنا في كتابة بحثنا هذا على المنهج التاريخي، والذي اعتمدنا عليه في عرض مجريات الأحداث وتتبعها وتحليلها ومدى تسلسلها من مرحلة إلى أخرى لنسهل على القارئ فهم الموضوع.

5 ــ مجال الدراسة:

أما عن الإطار الزماني والمكاني فهو يدرس الصراعات القائمة بين القيادات الثورية في الجزائر من سنة 1978 إلى سنة 1962 م، أي من فجر الاستقلال إلى غاية وفاة الرئيس هواري بومدين رحمه الله، وخلال هذا الزمن حدثت العديد من الوقائع نذكر منها، عقد مؤتمر طربلس، وعقد المؤتمر التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني، انتخاب أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية، وقابلها انتخاب المجلس الوطني التأسيسي ... ثم حصل الانقلاب على أحمد بن بلة، والذي قام به هواري بومدين ...، ووضع دستور 1963م، وميثاق 1976م، ووضع دستور 1976م، ونحن نعتقد أن هذه الفترة أو مرحلة بن بلة وهواري بومدين هي مرحلة مهمة من تاريخ الجزائر أواخر الثمانينات.

6 ــ المصادر والمراجع:

لإثراء الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع، وكذلك بعض الدوريات والرسائل الجامعية، التي رأينا أنها تساعدنا في إنجاز موضوعنا، نذكر منها مذكرات الرائد لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة.

7 ــ عرض خطة البحث :

إن خطة البحث التي اتبعناها لمعالجة موضوع الدراسة تتكون من مقدمة وفصلين ومدخل تمهيدي ومباحث وخاتمة.

مدخل تمهيدي ويتحدث عن البدايات الأولى للصراع في الجزائر والمقسم إلى ثلاثة أجزاء ، الجزء الأول بعنوان المجلس الوطني للثورة الجزائرية، والذي انبثق عن مؤتمر الصومام، وأما الجزء

الثاني فيتحدث عن اجتماع العقداء العشرة وفي الجزء الأخير فتناولت الحديث عن لجنة التنسيق والتنفيذ.

أما **الفصل الأول بعنوان** الصراع السياسي في الجزائر والذي يتضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتحدث عن ماهية الصراع السياسي، والمطلب الأول يتحدث عن تعريف الصراع السياسي، والمطلب الثاني يتكلم عن العلاقة بين الصراع السياسي والعنف والحرب، وعن المطلب الثالث انعكاسات الصراع السياسي في الجزائر، والذي يعتبر ظاهرة لم تكن وليدة الثورة بل كانت موجودة قبل ذلك.

أما المبحث الثاني فيتضمن البدايات الأولى للصراع السياسي في الجزائر، فالمطلب الأول يحتوي على مؤتمر الصومام والسباق نحوالسلطة، وأما المطلب الثاني فخصصناه لظهور وانشاء هيئة القيادة العامة للأركان، والمطلب الثالث يحتوي على التحالف بين بن بلة وهيئة الأركان.

أما المبحث الثالث فعنونته بأزمة صائفة 1962م، وأهم مجرياتها على الساحة السياسية في الجزائر وانعكساتها على السلطة.

أما **الفصل الثاني والذي عنوانه** الصراع السياسي في عهد أحمد بن بلة وهواري بومدين ويتضمن ثلاثة مباحث، كل مبحث يحتوي على ثلاثة مطالب، وتطرقنا إلى حياة أحمد بن بلة مولده ونشأته، وبناء حكومته، وكذلك تحدتنا في المبحث الثاني عن حياة بومدين وتعليمه وتكوينه، أما المبحث الثالث الذي تحدثنا فيه عن طريقة وصول هواري بومدين إلى الحكم، وتأسيس حكوماته الثلاثة إلى غاية وفاته، وفي الأخير ختمنا موضوع الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها، كما نشكر الأستاذ المشرف خي عبد الله على ما قدمه لنا من معلومات وتوجيهات ونصائح خاصة بالموضوع، فله منا أسمى عبارات الشكر والعرفان وجزاه الله عنا خير الجزاء.

8 ــ الصعوبات

بالنسبة للصعوبات والعراقيل التي واجهتنا في معالجة هذا الموضوع الواسع والمتشعب، وقلت المادة العلمية في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر، وكانت لنا طموحات وأحلام أن نلم بالموضوع من كل جوانبه، ولكن مع مرور الوقت بدأت تتبدد الطموحات والأحلام بسبب الظروف التي تمر بها الجزائر جراء وباء كرونا (كوفيد 19) الذي نسال الله العلي القدير أن يرفعه عنا وعنكم إنه قريب مجيب.

المدخل التمهيدي

بدايات الصراع في الجزائر

يعتبر مؤتمر الصومام محطة حاسمة في تاريخ الثورة الجزائرية من الجانب السياسي والعسكري، وتوحيد إستراتيجية العمل، وبفضل ما أقره المؤتمر من تنظيمات ومبادئ لمواجهة السياسة الفرنسية وإلحاق الهزيمة بمخططاتها. ومن بين القرارات السياسية تنظيم النشاط السياسي بتشكيل المؤسسات القيادية للثورة التحريرية ومنها:

أولا – المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

انبثق المجلس عن مؤتمر الصومام، الذي اعتبره السلطة العليا للثورة حيث كان المجسد الحقيقي لمبدأ الوحدة داخل الثورة، فهو من جهة يمثل السلطة التشريعية للدولة الجزائرية، ومن جهة أخرى يعد لجنة مركزية لجبهة التحرير الوطني.

ومن مهامه حماية السيادة الوطنية، والقيام بمهمة التشريع، وهو الوحيد الذي له كل صلاحية اتخاذ القرار، وكذلك إقرار وقف إطلاق النار، وأصبح من حقه مراقبة الحكومة المؤقتة بعد إنشاءها وتحديد سياستها، كما يقوم أيضا بمهمة تعين أعضاء الحكومة، وبسبب الثورة لم يكن هذا المجلس ينتخب بطريقة ديمقراطية.

ولهذا كونهم تمسكوا بالعمل الثوري، وبأنهم في خدمة الشعب وحماية مصالحه، حيث ارتفع عدد أعضائه من 34 عضوا إلى 54 عضوا، وبعدها إلى 74 عضوا في دورته المنعقدة في الفترة ما بين 16 ديسمبر إلى 18 جانفي 1960م[1].

كما يمكننا القول أن المجلس ضم بداخله مختلف التيارات المعبرة عن التشكيلا ت السياسية التي كانت متواجدة على الساحة الجزائرية قبل الثورة، فقد ضم المجلس الأول أربعة من المركزيين، واثنان من العلماء، واثنان من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وتسعة من الثوريين الذين كانوا من مجموعة 22، وهذا من مجموع أعضائه 17 الدائمين.

[1] لونيسي ابراهيم : الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية(1954-1962)، دار هومة، الجزائر 2007، ص 71-72.

عقد المجلس الوطني للثورة أول دورة له في القاهرة في الفترة من 20 و27 أوت 1957م، وذلك بعد إنهاء لجنة التنسيق والتنفيذ لاجتماعها المنعقد بتونس، والذي تم خلاله التصديق على ورقة عمل، تضمنت تقييما مفصلا، وموضوعيا للمرحلة التي من شأنها أن تكون أساسا لبرنامج العمل المستقبلي الذي سوف يصدر عن المجلس[1] .

وتتمثل القرارت المرفوعة من لجنة التنسيق والتنفيذ لهذه الدورة، في المطالبة بالتخلي عن مبدئي أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري، وكان كريم بلقاسم من أشد الحريصين على تجسيد هذا القرار، وطرح فكرة استبدالها بمبدأ آخر، وهو الأولوية لرجال الساعة الأولى ومفجري الثورة[2].

وحجته في ذلك أن وقت الإدارة الجماعية قد تم تجاوزه، فالثورة بحاجة إلى قائد، كما رفع شعار التصالح مع رفاق الدرب، كما طالبت اللجنة من المجلس توسيع عدد أعضائها إلى 9 بدلا من 5 أعضاء.

ثانيا– اجتماع العقداء العشرة:

في ستمبر 1958م عرفت الثورة الجزائرية تحولا جديدا في مؤسساتها بظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كبديل للجنة التنسيق والتنفيذ، التي أصبحت مشلولة بعد اغتيال عبان رمضان من العسكريين، إلا أن هذا التغيير لم يضع حدا للصراعات التي كانت موجودة بين قادة الثورة أو حتى التخفيف من حدتها، إذ لم تمر سوى 10 أشهر على إنشاء هذه الحكومة حتى عرفت أول أزمة وذلك في جويلية 1959م[3].

ويرجع السيد بن خدة أسبابها إلى عدم وجود استراتيجية سياسية وعسكرية لمواجهة العدو بها، وأمام عجز الحكومة، فإنها رضخت لمطلب الباءات الثلاث ومنحتهم كامل السلطات لعقد

---

[1] الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962) ، ج2 ، منشورات اتحاد كتاب العرب ، 1999م ، ص 98-99.

[2] لونسي ابراهيم . المرجع السابق ، ص 73.

[3] نفسه، ص 76.

الاجتماع الشهير للعقداء العشرة بهدف تعيين مجلس وطني جديد للثورة، وتم عقد الاجتماع بتونس للثورة، ليتولى مسؤولية رسم استراتيجية عسكرية وسياسية ودبلوماسية جديدة للثورة، وتم عقد الاجتماع بتونس في 11 أوت 1959م والمتشكل من:

ـ كريم بلقاسم.

- محمد بوضياف.

- لخضر بن طوبال.

ـ الحاج الأخصر: قائد الولاية الأولى.

ـ علي كافي: قائد الولاية الثانية.

ـ سعيد يازوران: قائد الولاية الثالثة.

ـ الصادق دهليس: قائد الولاية الرابعة.

ـ لطفي: قائد الولاية الخامسة.

ـ محمدي السعيد: قائد جيش الحدود الشرقية.

ـ هواري بومدين: قائد جيش الحدود الغربية.

وبعد أخذ ورد خلال اجتماع العقداء العشرة، وتدخل العديد من الأوساط وخاصة بن يوسف بن خدة، الذي كان بعيدا عن كل الشبهات في ذلك الحين نظرا لثباته على المبدأ والاستمرار في المطالبة بدخول الحكومة المؤقتة إلى الجزائر، وبعد توقف الاجتماع لمرات متعددة، توصل المجتمعون إلى الاتفاق على تركيبة جديدة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية[1].

[1] محمد عباس: الثوار العظماء ، الجزائر دار هومة ، 1991 ، ص102.

ثالثا– لجنة التنسيق والتنفيذ:

انبثقت لجنة التنسيق والتنفيذ عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية وتشكلت رسميا خلال مؤتمر الصومام بعضوية من خمسة شخصيات ثورية: (عبان رمضان، كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، سعد دحلب و يوسف بن خدة)[1].

وهي الهيئة القيادية التنفذية العليا للثورة والتي اتخذت من مدينة الجزائر مقرا لها، واعتبرت هذه المنطقة مستقلة وواقعة تحت سلطتها المباشرة، إلا أن هذا القرار يعد أكبر خطأ ارتكبته اللجنة، وهذا بسبب صعوبة التحرك على مستوى الجزائر العاصمة[2].

في الفترة من 28 جانفي إلى 4 فبراير 1957م، وهو القرار الذي ترتب عن خروج لجنة التنسيق و التنفيذ من التراب الوطني، وبذلك وضعت نفسها أمام امتحان عسير يتعلق بممارسة مبدأ أولوية الداخل على الخارج، والوحيد الذي رفض الخروج من المجموعة هو العربي بن مهيدي، حيث صرح في آخر اجتماع عقدته اللجنة في 15 فبراير 1957م، أنه يفضل الموت في ساحة المعركة حتى يكون وقودا جديدا وكافيا لثورة لن تتوقف حتى تسترجع الجزائر سيادتها[3].

بعد توجه اللجنة من الجزائر، ثم تشكيل لجنة ثانية قام كريم بتشكيلها بطريقة جعلتها تكون تحت نفوذه وسيطرته، تضم بن طوبال وبوصوف وأعمران ومحمد شريف، مما أعاد الكفة مرة أخرى لصالح العسكرين، بعد أن كان لصالح السياسيين في اللجنة الأولى، فقد أصبح عدد السياسين في هذه اللجنة أربعة فقط مقابل خمسة عقداء، أما السجناء الخمسة فلم يكن لهم أي نفوذ بحكم تواجدهم في السجن بفرنسا، وحتى بالنسبة لمهري ودباغين فإن العسكريين كانوا يعتبرونهم قريبين منهم أكثر من السياسيين، فانتقل صنع القرار إلى العقداء الخمسة في اللجنة، أما

[1] مقلاتي عبد الله: في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الاساسية (1954-1962م)، دار المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2012م، ص 78.

[2] لونيسي ابراهيم: المرجع السابق، ص81-82

[3] الزبيري محمد العربي: المرجع السابق، ص 97-98.

السياسيين فقد انحصر دورهم في تزكية القرارات المتخذة وكان لايسمح لهم بالمشاركة في بعض الاجتماعات[1].

إن أبرز مايمكن استنتاجه من خلال دراستنا لهذه اللجنة، وجود الثلاثي كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال فيها وتنازعهم على القيادة الثورية، وأن هذه اللجنة هي التي أرست الركائز الأولى للكثير من الأسس التي أصبحت تتحكم في النظام الجزائري، ويمكن لنا تحديد هذه الركائز في ما يلي:

- اغتيالات الزعماء السياسيين.
- الصراع حول[2] الحكم الفردي وطغيان المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، ويظهر ذلك من خلال تنصيب الباءات الثلاث أنفسهم كمجموعة متحكمة في كل شيء، رغم تنافرهم من بعضهم البعض.

[1] لونيسي ابراهيم: المرجع السابق، ص85.

[2] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 102 .

الفصل الأول

الصراع السياسي في الجزائر

تمهيد للفصل الأول :

عرفت الجزائر صراعات بعد الاستقلال الصراعات كادت أن تدخل الجزائر في نفق مظلم , وكانت هذه صراعات بين قيادات ثورية هدفها الوصول الى السلطة ففي هذا الفصل سنعرض مفهوم الصراع وما هي العلاقة التي بين الصراع السياسي والعنف والحرب، وما مدى تإثيرها على الاوضاع السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية في الجزائر و كيف كانت البداية الأولى للصراع السياسي في الجزائر قبل الإستقلال ؟ .

المبحث الأول: مفهوم الصراع السياسي.

المطلب الأول: تعريف الصراع السياسي.

إ ن أول محاولة لتعريف الصراع، والتي قد تكون أكثر شمولا تلك التي تعرضت للصراع على أنه عملية سياسية لا بد من توفر أربعة أركان[1]:

01 لا بد من وجود تفاعلات وأن تكون في صورة يمكن أن يلمها أو يدركها الملاحظ المحايد

02 لابد أن يكون هناك أكثر من طرف ظالع في العملية.

03 حتمية تعارض الأنشطة التي يمارسها كل طرف.

04 أن تتوقع من كل طرف أن يستخدم من الوسائل ما يكفل تحقيق ما يريده سواء كانت سلمية أو قهرية عنيفة.

كما يمكننا تعريف الصراع بأنه: التصادم والتعارض بين طرفين أو أكثر ببينها اختلافات قيمة ومصلحية، وينخرطان في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال الارغامية يسعى كل طرف من خلالها الى إلحاق الأذى والضرر بالآخرين، ويختص الصراع السياسي بميزة نادرة لا نجدها في بقية الصراعات في المجالات الأخرى، وهي إمكانية حدوث العنف المفتعل، بفعل تدخل الدولة التي

[1] عبد الرحمن خليفة: إيديولوجية الصراع السياسي(دراسة ي نظرية القوة)، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص154.

تملك وسائل إكراه مادية مثل: الجيش، الشرطة ، المحاكم، السجون ...الخ، وهذا لا يعني أن الدولة تعد دائما طرفا في الصراع السياسي، لأن هناك صراعات يكون الأفراد فقط هم الأطراف الفاعلين فيها.

يرى حسين توفيق إبراهيم أن هناك مؤشرين لقياس الصراع السياسي [1] وهما:

01- عدد العقوبات السلبية التي تمارسها الحكومة.

02- عدد الهجمات المسلحة المضادة للنظام.

عموما يمكن استخلاص ثلاث خصائص تميز الصراع السياسي كظاهرة.

01 تجمع الصراعات السياسية بين جماعات متضادة مثل الطبقات الاجتماعية ، الطوائف الدينية، الأمم المختلفة الجنسيات.

02 إشراك الدولة في الصراع السياسي حكم أو وسيط فيه.

03 التناوب بين العنف والنقاش أمر قائم في خضم الصراعات السياسية.

يمكننا تعريف الصراع السياسي بأنه : حالة الخاص بين البشر على الحكم أو السلطة ، حيث يكون أطرافه على علم بوجود الاختلافات في المواقف المستقبلية ويتأثر حجم الصراع بحجم أهدافه فكلما كان الهدف كبيرا كان الصراع أكبر.

[1] حسين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، (سلسلة أطروحات الدكتوراه 17، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص19.

المطلب الثاني: العلاقة بين الصراع السياسي والعنف والحرب.

الصراع الداخلي يتنوع بين ثلاث أبعاد ليس بينهما قرابة، وهي الهيجان والثورة والتخريب،إن الصراعات التي تكون في المقدمة على الساحة السياسية ، هي تلك الصراعات التي تتواجه فيها الأحزاب والحركات السياسية، الدول أو جماعات الحكم ، وعندما تتواجه جماعات اجتماعية أو أجنبية، يتعلق الأمر بصراع اجتماعي ديني. وحتى نكون أمام صراع سياسي لابد من تسييسه[1]، أي تدخل الدولة فيه. إن العلاقة المباشرة بين الحزب والصراع السياسي، هو أن الصراع السياسي صورا و أشكالا عدة تنوع فيما بينهما في الهين البسيط، والشديد العنيف، لأن هذه الظاهرة تتصل بالنشاط البشري الذي تتحكم فيه العواطف والمشاعر قبل العقل ، واذا كانت الحرب هي إحدى مظاهر الصراع الخارجي العنيف، فإن الثورة تقع على القمة من أشكال الصراع الداخلي الذي يتصف بالعنف كذلك، أما بالنسبة للعنف الذي يتعارض مع الحل السياسي لصراع ما بشكل مادي مباشر أو غير مباشر، فالعنف المباشر هو الاعتداء على الأشخاص، أما العنف الغير المباشر فيكون بتخريب ممتلكاتهم كالسكن، البنية التحتية...الخ.

تستعمل أثناء الصراع السياسي لي شكلين فهي تظفر على شكل وسائل كالإضراب، المقاطعة، العصيان المدني، التمرد ...الخ. وقد تظهر من خلال القدرة على تعبئة المواطنين ، ويعبر استعمال وسائل

الضغط عن معنيين مختلفين، وهما ممارسة الإكراه ضد الخصم، والقدرة على مقاومة هذا الإكراه. إن القدرة على تعبئة المواطنين، تجعل تأثير وسائل الضغط أكبر و أكبر، لأنه يكون أقوى كلما شارك فيه أكبر عدد ممكن من الأشخاص.

لكن العنف السياسي قد لا يختفي أو ينتهي بنهاية الصراع كتنظيم الانتخابات، بل على العكس يظهر بشكل متكرر، من خلال الحياة السياسة مثل التنظيم المسبق للانتخابات.

[1] عبد الرحمن خليفة: المرجع السابق، ص215.

المطلب الثالث: انعكاسات الصراع السياسي في الجزائر.

أثرى الصراع السياسي في الجزائر على الأوضاع الداخلية للبلاد في مختلف القطاعات منها:

01سياسا: ظهر ذلك جليا من خلال غياب الديمقراطية والانسداد السياسي، وانحصار الحريات العمومية، وغياب الشرعية، مع انتشار العداوة بين القادة الثوريين والمناضلين السياسيين.

02 **أمنيا:** تدهور الوضع الأمني من خلال غياب الأمن والثقة [1] بين الشعب الجزائري عامة. وهذا الذي فسح المجال أمام المتمردين للقيام بأعمال عنف وتخريب في عدة مناطق من البلاد.

03 اقتصاديا: يتجلى بتدهور القدرة الشرائية للمواطن، وارتفاع المديونية الخارجية، بارتفاع نسبة البطالة وانتشار الفقر، وتراجع الممارسات الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري.

04 ثقافيا ودينيا: فقد أثر الوضع الأمني على النشاطات الثقافية، خاصة الفنانين والمفكرين والصحفيين كانوا من بين أبرز المستهدفين من خلال العمليات الإرهابية بالإضافة إلى هجرة كثير منهم بفعل التهديد، فتراجع المشهد الثقافي عموما على غرار المسرح والسينما والتلفزيون كما تناقصت المؤلفات الأدبية والفنية، وفي الوقت ذاته انتشر التعصب الديني الذي طغى على الممارسات الدينية، وكذلك التضييق على بعض الطرق الصوفية وعلماء الدين خاصة.

[1] علا ناجي: الإستراتيجية والأساليب (مدخل في الحوار الاقناعي)، ط2 مطابع العقار الأردن، 2002، ص81.

المبحث الثاني: البدايات الأولى للصراع السياسي في الجزائر قبل الاستقلال .

المطلب الأول: مؤتمر الصومام والسباق نحو السلطة.

لقد وقع الصراع الأول على السلطة في 20 أوت سنة 1956، حينما عقدت جماعة الداخل مؤتمر الصومام في غياب جماعة الخارج، وانبثق عن هذا المؤتمر قيادة جديدة للثورة المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ، والمجلس الوطني للثورة، وحينما وصل النبأ إلى جماعة الخارج، جن جنونهم، وأعلنوا عن رفضهم وعدم الاعتراف بما جرى في مؤتمر الصومام، وبعد ذلك كان يمكن أن تحدث أزمة خطيرة في صفوف جبهة التحرير الوطني لولا أن القدر أسرع بحل المشكلة باعتقال جماعة الخارج من طرف فرنسا، فأخذت الأمور تسير، وانتقلت القيادة الجديدة من الداخل إلى الخارج، وظل كل واحد منهم يرى نفسه أحق بالزعامة من الآخر، وهكذا كان كل واحد يتحين الفرص، ويسعى جاهدا لاستقطاب الثورة وخاصة غياب رمضان و عبد الحفيظ بوصوف وكريم بلقاسم ولخضر بن طوبال[1].

ولما كانت القيادة بين غياب عبان رمضان، الذي كان يعض عليها بالنواجذ قلق الآخرون، وفي النهاية قرروا التخلص منه، فعلا اتفق الثلاثة كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال واغتالوه، ونظرا لتهافتهم على الزعامة لم يرض أحد منهم بالآخر، وبقيت القيادة بدون قائد لمدة تسعة أشهر، إلى أن تقرر تشكيل حكومة مؤقتة. ولما كان كل واحد منهم يريد أن يكون هو الرئيس و لم يرض أحد منهم بآخر، تم تعيين فرحات عباس المحايد عن الصارع. ولكن كريم بلقاسم كان يرى نفسه أحق بالرئاسة من أي شخص آخر. وظل كريم يسعى وبإلحاح للوصول إلى الرئاسة رغم معارضة المجلس الوطني للثورة إلى أوت 1961، قال لهم: لا يمكنني أن استمر في العمل مع فرحات عباس الذي أصبح وصيا على جبهة التحرير الوطني، ولن أقبل هذا أبدا[2].

[1] الزبيري الطاهر: نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد اركان جزائري، ط1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011، ص 129.

[2] إدريس خضير: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830- 1962 ، المرجع السابق، ص 61.

وبعد الإعلان عن الاستقلال وإطلاق سراح المعتقلين الخمسة، ظهرت الصراعات على السلطة بشكل واضح، و عقدت الحكومة المؤقتة اجتماعا ضم كل أعضائها الأولى، وقدم رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة عرضا كاملا عن الأوضاع الحالية، وعقد المجلس الوطني للثورة اجتماعا (مكتبة الجامعة)، لدراسة المشاكل والأوضاع من أجل اتخاذ موقف في كيفية تسيير البلاد وتبلورت في داخل المجلس نزعتان:

الأولى بزعامة أحمد بن بلة، وهي ترى أن المكتب السياسي المزمع اختياره، يجب أن يتكون من سبعة أعضاء، وأن تعطى له كل الصلاحيات اللازمة لقيادة البلاد. واقترح أحمد بن بلة إلى جانب اسمه كلا من محمد خيضر، محمد بوضياف، آيت أحمد، رابح بيطاط، محمدي السعيد، الحاج بن علة، أما النزعة الثانية فيتزعمها كريم بلقاسم والذي اقترح مكتب سياسيا من تسعة أشخاص وهم بالإضافة إلى اسمه: آيت أحمد ، محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ، أحمد بن بلة، سعد دحلب[1].

أثر ذلك على المجلس للنظر في هذين الاقتراحين، وتبين أن قائمة بن بلة تحظى بتأييد ثلاثة وثلاثين عضوا، بينما لم يؤيد قائمة كريم بلقاسم سوى واحد وثلاثين عضوا. وعلى هذا الأساس فإن المجلس الوطني للثورة لم ينه أشغاله رسميا، و لم ينتخب أية هيئة عليا أو دينية، كما أنه لم يجدد ثقته للحكومة المؤقتة، التي كان قد رفض استقالتها، فاحتدم الصراع وأخذ كل واحد يستعمل وسائله الخاصة ليضمن لنفسه الفوز

لقد ضمن أحمد بن بلة الولاية الخامسة والسادسة وقيادة الأركان العامة، وراح يعمل على تقوية صفه بجمع الإطارات السياسية حوله، أما يوسف بن خدة فإنه استطاع أن يحصل على تأييد الولاية الرابعة والثانية والثالثة، ومنطقة العاصمة واتحادية أروبا وأما محمد بوضياف وكريم بلقاسم فدخلا إلى الجزائر خفية في التاسع من شهر جوان، وقد تم دخولهما بالاتفاق مع رئيس الحكومة المؤقتة، من أجل كسب تأييد الولايات السالفة الذكر، وتنظيم حركتها، وتكوين هيئة

[1] خالد نزار: مذكرات اللواء خالد نزار ، تقديم علي هارون، منشورات الشهاب، باتنة ، 1999، ص56-58.

خاصة، لمواجهة أنصار بن بلة. بينما موقف الطرف الآخر هو طرف أحمد بن بلة، وكان مدعما من قبل الإطارات السياسية، واللجنة هي التي أحرزت على الأغلبية أثناء اجتماع المجلس الوطني للثورة. وخلال هذه الأيام عاد الرئيس بن يوسف بن خدة إلى تونس ليمارس مهامه كرئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بصفته مسؤول اتجاه فرنسا عن تطبيق اتفاقيات ايفيان.

وعندما ألح بن يوسف بن خدة على تقديم استقالته فإن أحمد بن بلة طلب منه البقاء في منصبه كرئيس حكومة، وفي هذا الظروف بالذات سافر أحمد بن بلة إلى القاهرة، وقامت الحكومة المصرية، وعلى رأسها جمال عبد الناصر بوساطة لوضع حد للخلافات، ومما تجدر الإشارة إليه أن بوضياف لم يكن بريئا لأنه لم يقنع مأموريته في المكتب السياسي. عباس وعنه انبثقت أول حكومة جزائرية برئاسة أحمد بن بلة في عهد الاستقلال والسيادة[1].

المطلب الثاني: إنشاء الهيئة القيادة العامة للأركان:

الخطوة الحاسمة في التطور التنظيمي لجيش التحرير بالخارج، وقعت بإنشاء قيادة الأركان العامة، ونجاحها في توحيد سائر القوات المسلحة للثورة خارج الحدود الجزائرية، بعد صراعات ومساومات صارت تقليدا راسخا وسنة جارية في اجتماعات الهيئات القيادة للجبهة. قرر المجلس الوطني المنعقد في طرابلس من 06 ديسمبر 1959 إلى 1960 إلغاء هيئتي الأركان الشرقية والغربية ووزارات القوات المسلحة، وإنشاء مكانها هيئتين أخربين لتسير جيش التحرير برمته في الداخل والخارج. هيئة أولى ضمن الحكومة المؤقتة، ضمت وزراءها الأساسيين بوصوف، وبن طوبال، وكريم بلقاسم، وسميت اللجنة الوزارية المشتركة للحزب، وهيئة ثانية سميت قيادة الأركان العامة، على رأسها الفقيد هواري بومدين، الذي اختار ثلاثة نواب له من ضباط جيش التحرير المقيمين بالخارج هم قائد أحمد المشهور بلقبه الحربي كوماندا سليمان، والرائد علي منجلي، والرائد عز الدين.

[1] إدريس خضير: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830- 1962، المرجع السابق، ص6.

من جهة العلاقة الرسمية بين مؤسسات الثورة، كانت قيادة الأركان العامة تحت سلطة اللجنة الوزارية للحرب، وبالتالي فإن الجيش تابع للسلطة المدنية، لأن أعطاء تلك اللجنة أعضاء في الحكومة المؤقتة والحكومة، بموجب النصوص التأسيسية المنبثقة عن الدورة نفسها، هي التي تعين الضباط السامين لجيش التحرير وأعضاء قيادة الأركان العامة.

المهم في الأمر أن العقيد بومدين باشر مهامه يوم23 جانفي 1960 ، وتخلى فورا عن مقره السابق في وجدة ليستقر بغار ديماو، في تونس على بعد نحو 10 كلم من الحدود الجزائرية، حصل بومدين من المجلس الوطني على الترخيص باختيار نوابه، فعين ثلاثة مساعدين، كانوا ضباطا في جيش التحرير من دون وزن سياسي. لكنهم كانوا معروفين في الأوساط العسكرية، ويمثلون جهات مختلفة من الوطن[1]، قايد أحمد كان رفيقا له في الولاية الخامسة، والرائد على منجلي عضو سابق في مجلس الولاية الثانية كان مشهورا في الحدود الشرقية، ثم الرائد عز الدين ضابط من وسط البلاد كان معروفا أيضا بماضيه العسكري في الولاية الرابعة.

بدأت إعادة تنظيم الجيش الخارجي، وتوحيده في أواخر جانفي 1960. ولما حل فصل الصيف كانت العملية أشرفت على نهايتها، وأقبل بومدين على إعادة تنظيم جيش الحدود وكان من الإجراءات الفورية التي اتخذها إرغام المئات من الجنود المتواجدين في المدن التونسية والمغربية على العودة إلى الحدود وتغيير قادة الوحدات العسكرية، ولجأ بومدين من أجل النجاح في عملية التوحيد إلى مراعاة التمثيل الحقيقي في التأطير، والقيام بعملية مزج بين مختلف الوحدات والمجموعات السكانية التي كان الجنود ينتمون إليها كالأوراس والنمامشة خاصة، ضباط الولاية الثامنة القريبين من كريم بلقاسم أقصاهم من القيادة، والتأطير وأسندت إليهم مهام ثانوية كانت

[1] صالح بلحاج: النظام السياسي الجزائري من 1962 إلى 1978، ط1، دار الكتاب الحديث القاهرة ، ص22.

سياسته في توليه المسؤوليا ت تقديم ضباط الولايتين الرابعة والثالثة، إلى جانب ذلك ومن أجل فرض الانضباط الصارم استخدم من البداية الإرغام بأشد ألوانه قسوة وهو الإعدام[1].

فيما يخص ظروف العيش تحسنت وضعية المقاتلين في جيش الحدود، وبتحديد الحصص الغذائية ومراقبة التسيير ومحاربة التبذير، وصارت أساليب الإدارة والتسيير بوجه عام أكثر عقلانية وفاعلية، خاصة بواسطة الرقابة الصارمة وترشيد الإنفاق والقضاء على الاختلاس والتزوير في المحاسبة، كما تحسن مستوى التدريب والتكون والتسليح. وكانت النتيجة بعد نحو ستة أشهر من إنشاء قيادة الأركان.

المطلب الثالث: تحالف بن بلة مع هيئة الأركان.

بعد اجتماع للعقداء العشرة في نهاية عام 1959، والذي دام أكثر من ثلاث أشهر، وانبثق عن مؤتمر 1960 للمجلس الوطني للثورة الجزائرية قرارات هامة ، ستصنع جزائر ما بعد الاستقلال، ومنها إقناع كريم بلقاسم بالتخلي عن قيادة الجيش لقيادة هيئة الأركان العامة، والتي كان من المفروض أن يعين على رأسها العقيد محمدي السعيد بوصفه الأقدم في الثورة من ضمن المرشحين لهذا المنصب، ولكن فضل هذا الأخير منصب الوزارة في الحكومة المؤقتة، وتعيين هواري بومدين قائدا لهيئة الأركان العامة.

بدأ هذا الأخير يخطط لإحكام للسيطرة على مقاليد الجزائر بعد استرجاع الاستقلال، بتكوين جيش على الحدود م دجج بالأسلحة، وعلى استعداد لأخذ السلطة بمجرد ما تسترجع الجزائر استقلالها. كما شرع بومدين في التخطيط لإبعاد كل الزعماء الكبار للثورة الجزائرية. ودخل في صراع مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقيادة بن يوسف بن خدة، والهدف من

[1] صالح بالحاج: المرجع نفسه ، ص 29.

تلك المناورات إضعاف وإبعاد الباءات الثلاث كريم بلقاسم ، وبوصوف وين طوبال ، بصفتهم أقوى رجال الثورة بعد اغتيال عبان رمضان[1].

لكن مشكلة هواري بومدين، أنه ليس له م اضي نضالي وثوري كبير في الحركة الوطنية، وحتي بداخل الثورة ذاتها، فهو غير معروف، ولا يمكن له أخذ السلطة مباشرة، و إلا سيظهر بصفة دخيل على الثورة، فشرع يبحث عن شخصية تاريخية يختفي وراءها. فأرسل عبد العزيز بوتفليقة إلى سجن أو لنوي بـفرنسا أ ين يقيم السجناء الخمس للثورة الجزائرية، واستهدف بذلك إقناع محمد بوضياف لإقامة تحالف بينه وبين قيادة هيئة الأركان لجيش التحرير الوطني، لكن اكتشف عبد العزيز بوتفليقة قوة شخصية محمد بوضياف وتمسكه بمبادئه، ورفضه لأي نظام يتحكم فيه الجيش في الجزائر ما بعد الاستقلال.

وكان هذا الموقف هو نفسه مع حسين آيت أحمد، لكن تخلص هواري بومدين من هذه الورطة، حيث وجد أحمد بن بلة على استعداد للتحالف دون الأخذ بعين الاعتبار لمسألة المبادئ فوقع ما يعرف في تاريخ الجزائر المعاصرة ب " تحالف أحمد بن بلة وهواري بومدين " أنظر الملحق رقم 01 ، وبداية صعودهما سويا إلى دفة السلطة في جزائر ما بعد الاستقلال، وبعد هذا التحالف لم يكن أمام هواري بومدين و حليفه أحمد بن بلة إلا إبعاد

كريم بلقاسم بكل الوسائل عن أي منصب في مؤتمر طرابلس الذي انعقد في جوان عام 1962، لتعيين المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، والذي من المفروض أن يقود الجزائر بعد تقرير المصير، ويعتبر كريم بلقاسم شخصية قوية بحكم تاريخه الجهادي وسمعته ومصداقيته لدى مجاهدي الداخل، ولأنه لو يسمح له بالعضوية داخل المكتب السياسي، فإنه سي غطي على كل هؤلاء الذين أرادوا أخذ السلطة بأي ثمن كان دون أي اعتبار للماضي الجهادي[2].

[1] سليمان الرياشي وآخرون: الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية) ، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص 44 .

[2] بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة اول نوفمبر 1954 ومعالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر، 2012، ص 591.

المبحث الثالث: أزمة الصائفة 1962

المطلب الأول: وقف إطلاق النار وتقارب هيئة الأركان وقادة المساجين.

بعيدا عن الصراع القائم بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة ، تم التوصل إلى وقف إطلاق النار بين الجانبين: الفرنسي والجزائري.

وفي خضم الإعداد لتأسيس أول حكومة للجزائر المستقلة، طفت على السطح خلافات بين مختلف الأطراف الفاعلة في الثورة ، كادت أن تدخل الجزائر في نفق مظلم ، لولا حكمة وتبصر بعض رجالاتها، فما هي مظاهر هذه الأزمة، وكيف تمت معالجتها؟ .

رغم معارضة هيئة الأركان العامة لشروط وقف إطلاق النار إلا أن الحكومة المؤقتة واصلت مسارها التفاوضي مع فرنسا إلى أن وقعت نهائيا على وثيقة اتفاقيات إيفيان يوم 18 مارس 1962م[1]، وقد نصت هذه الوثيقة على وقف إطلاق النار من الجانبين ابتداء من منتصف النهار يوم 19 مارس 1962م، ضمن شروط وضمانات معينة من الجانب الفرنسي، وهو ما أثار استنكار هيئة الأركان، بحيث اعتبرت هذه الشروط تنازلا خطيرا من الجانب الجزائري للاستعمار، في حين اعتبرته الحكومة المؤقتة نصرا كبيرا لها[2]، بهذه الاتفاقيات دخلت الثورة مرحلة جديدة من عمرها، والتي يقصد بها الفاصلة بين إعلان

ووقف اطلاق النار، والاستفتاء حول تقرير المصيرالمحدد بتاريخ 1 جويلية 1962م[3]، حكم الجزائر خلال هذه الفترة هيئة تنفيذية مؤقتة تحت رئاسة عبد الرحمان فارس اتخذت من" روشي نوار" مقرا لها، وهي تضم تسعة أعضاء وثلاث أعضاء أوروبيين [4]، أما بخصوص المساجين واللاجئين، فقد نصت الاتفاقيات على إطلاق سراح جميع المعتقلين سواء المتواجدون بالسجون

[1] عمار ملاح: المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس الى سبتمبر 1962، عين مليلة، دار الهدى، 2005، ص 172.

[2] CHIKH ،SLIMAN :L'ALGERIE ENARMES ،ALGER ،1981 ،P.400.

[3] محمود الواعي: مهام الجيش وجبهة التحرير الوطني في المرحلة الانتقالية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، باتنة، مطابع عمار قرفي، 1995، ص272.

[4] محمود الواعي: المرجع نفسه ، ، ص273.

الفرنسية والجزائرية، والسماح للأشخاص اللاجئين تحت حماية اللجان المتخصصة تقام بالمغرب وتونس[1].

تم الإفراج عن المساجين الخمسة، وتجنبا لأي عمل إرهابي يصدر من منظمة الجيش السري الفرنسي، تكفلت الحكومة المصرية وجهاز مخابراتها بعملية تأمين وصول هؤلاء القادة إلى القاهرة، وذلك بالاتفاق مع الحكومة السويسرية، التي كانت أول من استقبلهم بعد إطلاق سراحهم، وخلال إقامتهم بسويسرا، يروي لنا فتحي الديب في كتابه جانبا من العلاقات المتوترة التي كانت سائدة بينهم خاصة بين أحمد بن بلة ومحمد بوضياف.

حيث لاحظ تجنب هذا الأخير الاندماج مع زملائه [2]، بعيدا عن هذا الشقاق كان الصراع على أشدة بين الحكومة المؤقتة هيئة الأركان حول بسط سيطرتها على الجيش والولايات بالداخل، وذلك بمحاولة هيئة الأركان استقطاب هؤلاء القادة إلى صفها. فما هي دوافع هذا التقارب سنة 1962، لم تكن هيئة الأركان في صراعها مع الحكومة المؤقتة قادرة على استلام السلطة، وذلك بسبب افتقارها للشرعية التاريخية، فلا هواري بومدين ولا مساعديه، كانوا حاضرين ليلة الفاتح نوفمبر، ولهذا السبب قررت هيئة الأركان أن تبحث لنفسها عن حلفاء سياسيين تتوفر فيه شروط الشرعية لمواجهة خصومها في الحكومة المؤقتة وحلفائها

من بعض الولايات [3]، في البداية فكر بومدين في كسب شخصية محمد بوضياف لكن نصيحة معارفه عبد العزيز بوتفليقة جعلته القائد، فوقع اختياره على أحمد بن بلة القريب إيديولوجيا من الشعب الجزائري[4]، ورغم موافقة قادة المساجين على ما جاء في اتفاقية إيفيان التي رفضتها هيئة الأركان إلا أن هذه الأخيرة رأت في الزعيم بن بلة الذي ستضمن من خلاله مباركة

[1] محمود الواعي: المرجع نفسه ، ص302.

[2] فتحي الديب: جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، د.م.ن، دار المستقبل العربي، 1984، ص572.

[3] رياض الصيداوي: صراعات النخبة: دراسة في الصراع بين النخبة السياسة والعسكرية ، باتنة، جريدة الأطلس تصدر عن دار الأطلس صحافة والنشر، من العدد 293 إلى 300 ، ص 15.

[4] إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص71-72.

الشعب لذلك نجدها تخصه بالاستقبال الحار عند دعواها له ولبقية زملائه مساجين جيش التحرير بوجدة[1].

هذا ومن جهة كان أحمد بن بلة يتفق مع هيئة الأركان حول كيفية حل الأزمة عن طريق تبني برنامج وتأسيس مكتب سياسي لجبهة التحرير متميز عن الحكومة المؤقتة[2] والأهم من هذا ماجاء في تصريحه للرئيس المصري جمال عبد الناصر حيث أكد ه‍ل عن نيته في الإعتماد على قوات جيش الحدود للسيطرة على الداخل وإزاحة خصومه نييسايسلا[3]

المطلب الثاني: مؤتمر طرابلس جوان 1962.

شرع في الإعداد لهذا المؤتمر ابتداء من شهر أبريل 1962م، حيت أرسلت الاستدعاء لمختلف قادات الثورة سواء الذين بالداخل أو المتواجدين بالخارج، والهدف العام من وراء هذا الاجتماع الطارئ، يتمثل أولا في المصادقة على برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية، وثانيا تعيين قيادة أو مكتب سياسي. يشرف على المرحلة الانتقالية إلى حين تنظيم مؤتمر تقييمي[4] بالنسبة لمشروع برنامج جبهة التحرير الوطني، فقد تم تكليف لجنة خاصة بتحريره، تضم عضوين من الحكومة المؤقتة بن بلة ومحمد يزيد عضوين من

المجلس الوطني للثور، ومحمد بن يحي ومصطفى الأشرف وبن مالك رضا رئيس تحرير جريدة المجاهد، ومحمد حربي مسؤول القيادة المركزية في الوزارة الخارجية.

[1] فتحي الديب: المصدر السابق، ص 542 .

[2] رياض الصيداوي : المرجع السابق، ص11.

[3] فتحي الديب: المصدر السابق، ص 581.

[4] علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من مناضل سياسي الى القائد العسكري (1946-1962)، ط1، الجزائر، دار القصبة للنشر، 1999، ص285.

وفي ظرف وجيز لا يتعدى العشرة أيام تم تحرير وثيقة هذا البرنامج بمدينة الحمامات التونسية[1]، وهي الوثيقة التي أصبحت تعرف بالوثيقة أو ميثاق طرابلس حيث تضمنت ثلاثة محاور رئيسية، جاء في محورها الأول إلقاء نظرة عامة على الأوضاع التي تعيشها الجزائر، وفي المحور الثاني تحقيق أهداف الثورة، والمحور الثالث فكان حول تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية بالثورة الشعبية، وذلك ببناء الاقتصاد الوطني، وانتاج سياسة اجتماعية لصالح الجماهير، وقد ورد في الوثيقة البرامج الملحقة وعلاقته بالدولة، وجاءت باقتراحات عديدة، تم تعيين لجنة خاصة لإثراء برنامج تضم كل من علي كافي وبن بلة ويزيد وبن علة ومهري وبومنجل، عرضت نتائج عملها في جلسة جوان، ورغم اختلاف توجهات وأفكار أعضاء المجلس من جهة ووضوح توجهات الاشتراكية القديمة في النص من جهة أخرى إلا أن المصادقة كانت بإجماع على برنامج الحمامات[2].

خلال اجتماعات طرابلس، بدا واضحا تشكل تحالفين متصارعين، الأول تمثله الحكومة المؤقتة والولايتين الثانية والثالثة، منطقة الجزائر المستقلة وفيدرالية فرنسا، والثاني يتزعمه أحمد بن بلة المدعم من طرف جيش الخارج والولايتين الأولى والسادسة [3]، ولأجل تقوية تحالفها، سعت كل مجموعة إلى استقطاب كآفة الولايات بالداخل، وقد كانت الولاية الرابعة المستهدف الأول من هذه السياسة، لأنها تسيطر على العاصمة، ومختلف المرافق الضرورية للدولة، لذلك سارعت هيئة الأركان عن طريق أحمد بن شريف وقايد أحمد [4] إلى محاولة إقناع مجلسها بشرعيتها في استلام السلطة لكن رد قادة الولاية كان حازما، حيث أصدروا قرارا بتوقيف أحمد بن شريف وفرضوا

[1] - BALTA PAUL: La stratégie de Boumediene, La bibliothèque Arabe Sindibad، paris ، p 42.

.

[2] حكيمة شتواح: المباديء المنطقية لقيادة الثورة الجزائرية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2001، ص123.

[3] ح.لاصجاحلب: المرجع السابق، ص541.

[4] صالح بلحاج، المرجع نفسه، ص407.

عليه الإقامة الجبرية بالبليدة بتهمة انحيازه لتحالف هيئة الأركان، أما قايد أحمد فقد رفضوا جميع أطروحاتة ، وأكدوا حيادهم بقولهم:

" لا يمكننا أن نوجه بنادقنا التي صوبناها لصدور العدو الواحد أن نصوبها لهم، وإذا كان بإمكاننا أن نفعل شيئا، فهو أن نوحد الصف ونبني جزائر المستقبل التي مزقتها معارك العدو... وإذا لم نفلح في هذا المسعى، فسوف نلتزم الحياد إلى أن تتبلور الموافق، أما إذا استقر تدهور الوضع، فإننا لن نقف مكتفي اليدين، ولن نسمح للعابثين بمستقبل الجزائر أن يتمادوا في عبثهم... وإذا كان لابد من المحاكمة فأنتم جمعيا معنيون بها، لأنكم مسؤولون على تمزيق وحدة الثورة، إطالة المأساة التي يدفع ثمنها الشعب الجزائري"[1].

المطلب الثالث: الاحتفال الرسمي بالاستقلال والإعلان عن تأسيس المكتب السياسي:

بعد استفتاء تقرير المصير يوم الفاتح من جويلية، تم الإعلان عن الاستقلال يوم 03 جويلية وفي الخامس من جويلية، جرت الاحتفالات الرسمية بهذا النصر العظيم بسيدي فرج، تعبيرا عن الاحتلال الذي بدأ بالمنطقة قبل قرن ونصف[2].

وفي خضم الاحتفالات الشعبية الصاخبة بهذا النصر الكبير، كانت قوى متصارعة على السلطة تستعد للمواجهة وللبحث عن الدعم الخارجي، حيث تمكن أحمد بن بلة من الحصول على وعد بتقديم مساعدات عسكرية من مصر [3]، ومن جهته بعث بن خدة برسالة إلى رئيس الحكومة الليبية محمد عثمان الصياد يطالبه بتسليم الأسلحة الخاصة بالثورة الجزائرية، وخوفا من نشوب حرب أهلية جزائرية، ووفاء للوعد المقدم لبن بلة رفض عثمان الصياد تلبية هذا المطلب، وفي هذه الأثناء بدأت طلائع جيش الحدود تتوغل إلى الداخل بدون أي إعاقة، أما على الحدود الغربية فقد

[1] لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة ، ط1، منشورات دار الحكمة، الجزائر، 1990، ص 89-90.

[2] عمار ملاح: المرجع السابق، ص 89.

[3] علي كافي، المرجع السابق، ص 293-294.

دخل 15 ألف شخص إلى الولاية الخامسة [1]، بعد أن كانوا مرابطين بوجدة تحت قيادة بومدين، وفور وصولهم أقاموا احتفالا بتلمسان هتفوا فيها بحياة أحمد بن بلة، وبذلك تم تشكيل حلف تلمسان الذي يضم إلى جانب بن بلة هيئة الأركان.

وأمام الوضع المتأزم حاولت لجنة ما بين الولايات، وذلك بتشكيلها لوفد يضم كل من العقيدين محند ولحاج وحسن خطيب والدكتور سعيد حرموش، كلفته بمهمة الاتصال بين بن بلة بغية فصله عن هيئة الأركان، لكن هذا الأخير رفض، ودعى بعد ذلك كآفة الولايات للتباحث معه في مدينة تلمسان، بهدف جعلها تصادق على تشكيل المكتب السياسي، كما جرى تحديدها سابق في طرابلس إلى حين موعد اجتماع تلمسان، اجتمعت ولايات الداخل بدورها في مدينة الأصنام في منتصف جويلية، لدراسة الوضع والأخذ بوجهات النظر، وقد انتهت مداولاته إلى اتفاق مبدئي نص على ما يلي:

01 - وضع حد لكل عمليات المزايدة.

02- الإسراع بعقد اجتماع يضم أعضاء المجلس الوطني للثورة، وفي حالة عدم حضور جميع إلا أعضاء يتم تشكيل المكتب السياسي يضم قادة الولايات الست، يضاف إليهم عضوان من فيدرالية فرنسا، انتقل مندوبي الولايات إلى تلمسان للتباحث مع بن بلة [2]، وحسب لخضر بورقعة أحد المشاركين في هذه المهمة، فقد صمم بن بلة وجماعته فرض آرائهم على الجميع ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة، مستندين في ذلك على دعم كل من الولايات الأولى والخامسة والسادسة، وبذلك تهيأت جميع الظروف لأحمد بن بلة وجماعته كي يعلنو رسميا عن تأسيس المكتب السياسي[3].

جاء الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي عقب اجتماع ضم جماعة تلمسان يوم 20 جويلية حيث كانت هذه الأخيرة عازمة على انضمام شخصيات بارزة أمثال فرحات عباس، أحمد

[1] محمد العيد مطمر: هواري بومدين رجل القيادة الجماعية ، الجزائر ، دار الرائد ، 2010، ص 47.

[2] لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 91.

[3] حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص 140.

فرانسيس وأحمد بومنجل [1] وكانت هذه الشخصيات السياسية، مدعمة عسكريا إلى جانب هيئة الأركان العامة، بكل من الرائد عثمان من الولاية الخامسة، العقيد شعباني من الولاية السادسة والطاهر الزبيري من الولاية الأولى.

وفي نهاية الاجتماع، خرجت هذه الجماعة بقرار اعتبرت فيه بأن الأزمة تفاقمت بانسحاب الوزراء من مجلس طرابلس واستقرارهم بالعاصمة، وبعد يومين من هذا الاجتماع، انعقد اجتماع آخر بتلمسان صادق الجميع على تقرير مطول قدمه بومنجل، جاء فيها إعلان المكتب السياسي يتحمل مسؤولياته الوطنية إلى حين عقد المؤتمر الوطني مع نهاية سنة 1962، وفي الأخير طالب من الشعب الجزائري ضرورة الالتفاف حوله للمحافظة على الاستقلال الوطني.

أثار هذا الإعلان ردود كثيرة، حيث اعتبره كريم و محمد بوضياف نوعا من الإكراه المبني على التفوق العسكري، فأعلنوا بعد أسبوع من مدينة تيزي وزو على تشكيل لجنة دفاع أصبحت القطب الثالث في حلبة الصراع على الشرعية بعد تلمسان والجزائر العاصمة [2]، أما باقي أعضاء الحكومة فانتدبوا محمدي السعيد لإبلاغ زملائه بموافقتهم على المكتب السياسي، شرط الدعوة إلى انعقاد المجلس الوطني، وقد تطورت ردود الفعل فيما بعد، بتقديم كل من سعد دحلب وآيت أحمد استقالتهم من الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة [3]، أما على مستوى الولايات، فقد كان رد الولاية الثالثة صارما، حيث اعتبرت تشكيل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، أمر يتعلق بالمجلس الوطني للثورة، لذلك طالبت باجتماع عاجل لهذا الأخير.

وفي حقيقة الأمر أن الولاية الثالثة لم تلتزم حيادها ، ووقفت إلى جانب مجموعة تيزي وزو رغم طلب يوسف الخطيب قائد الولاية الرابعة من قائد محند ولحاج ضرورة عدم الانحياز[4].

[1] الصالح بالحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص569.

[2] محمد العيد مطمر ، مرجع سابق، ص 47-48.

[3] لخضر بورقعة: المرجع السابق، ص98.

[4] إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 64.

أما الولاية الرابعة، فقد التزمت الحياد رغم محاولات محمد بوضياف استقطابها لجماعته من جهة، ومحاولات يوسف سعدي جرها لتحالف تلمسان من جهة أخرى[1]. وبخصوص الولاية الثانية فقد شهدت خلال هذه الفترة حالة من الفوضى الداخلية [2]، انتهت بتدخل قائد الولاية الأولى الطاهر الزبيري بقوته وإلقائه القبض على صالح بوبنيدر لخضر بن طوبال.

وبعد تطور الأحداث تراجع محمد بوضياف عن موقفه، وصرح بأن واجبه يقتضي عليه ضرورة المشاركة في المكتب السياسي، أملا في أن يجتمع المجلس الوطني للثورة في دورة عادية، ويعيد النظر في قضية هذا المكتب نتيجة لهذا الموقف، وقع اجتماع في أوت بالجزائر العاصمة بين جماعة تيزي وزو الممثلة من طرف محمد بوضياف وكريم بلقاسم ، محند ولحاج، وجماعة تلمسان الممثلة من طرف محمد خيضر ورابح بيطاط وأسفر عن النتائج الأتية:

يتم الاعتراف بالمكتب السياسي لفترة شهر.

01 -تجرى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في أوت 1962.

02 -بعد أسبوع من الانتخابات، يعيد المجلس الوطني للثورة النظر في المكتب السياسي [3] بعد إبرام هذا الاتفاق، استقر المكتب السياسي بالعاصمة ليباشر مهامه حيث كلف بن بلة بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة، محمد خيضر بالأمانة العامة للأعلام والمالية، إلى جانب مصلحة الارتباط والاستخبارات التي تخلى عنها بوصوف، محمد بوضياف، بالعلاقات الخارجية،رابح بيطاط بتنظيم جبهة التحرير الوطني، محمدي السعيد بالتربية والصحة، وأخيرا الحاج بن علة بالشؤون العسكرية. بهذه المهام أصبحت للمكتب السياسي صلاحيات كل من الحكومة والحزب معا[4].

[1] لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص100.

[2] علي كافي: المصدر السابق، ص295.

[3] بالحاج الصالح: المرجع السابق، ص572.

[4] حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص144.

خلاصة الفصل الأول :

وخلاصة لما استعرضناه في الفصل الأول أنه بعد توقيف القتال وبعد مؤتمر طرابلس أصبح القادة و المسئولين منقسمين إلى قسمين، هناك من انضم إلى هيئة الأركان في رأيها وتصوراتها، وهناك من انحاز ووقف مع السياسيين والحكومة المؤقتة. وهكذا أصبح الكل يسعى ويسارع إلى الاستيلاء والوصول إلى السلطة، حيث حصل الانشقاق بين السلطة النظرية وهي الحكومة المؤقتة التي كان من الممكن أن تتعز لولا أنها اعتمدت على حزب قومي يمنحها الطابع الشرعي، وبين السلطة الفعلية التي انبثقت نتيجة التقصير في حل المشاكل، وهي سلطة جيش الحدود المدعم من غالبية الولايات وهذه السلطة استطاعت أن تسحب لقب الشرعية من الحكومة المؤقتة.

الفصل الثاني

الصراع السياسي

في عهد أحمد بن بلة وهواري بومدين

تمهيد :

عندما بدأت القيادة الثورية في الجزائر عملية البناء بعد وقف إطلاق النار، كانت انطلاق ة عرجاء، فلقد تصارع القادة وتقاتلوا على السلطة منذ أن وضعت الحرب أوزارها، وسعى كل طرف من القيادة الثورية للوصول إلى الحكم، بكل الطرق و لم يتوقف حرب الصراع على السلطة أبد، فكل طرف أو جماعة أرادت حكم الجزائر ، كما تمكن تحالف أحمد بن بلة و هواري بومدين من أخذ السلطة عام 1962م لكن تحول بن بلة إلى رهينة في يد هواري بومدين الغير معروف لدى الشعب الجزائري، وانتقل الصراع بعد ذلك إلى الشخصيتين المتحالفتين أثناء أزمة صيف 1962م، عمل هواري بومدين أثناء فترة حكم بن بلة على تحضير الأرضية الملائمة لأخذ السلطة الكاملة، ولهذا أقصى الكثير من الزعماء التاريخيين للثورة، بل يبدو أيضا أن لبومدين وجماعته مسؤولية في تنفيذ الانقلاب على أحمد بن بلة .

المبحث الأول: نبذة عن حياة أحمد بن بلة.

المطلب الأول: مولده ونشأته.

01 – مولده: هناك تضارب واختلاف شاسع في آراء المؤرخين في تحديد ميلاد أحمد بن بلة، وهناك من ذكر بأنه ولد بتاريخ 24 ديسمبر 1916م، وهناك من قال أنه ولد بتاريخ 25 ديسمبر 1916م، وحتى أحمد بن بلة في حد ذاته لا يعلم تاريخ ميلاده بالتحديد ، نظرا لتدهور الوضع الاجتماعي في الجزائر آنذاك[1].

إلا أنه رجح 25 ديسمبر 1916م، وقد استقر على هذا التاريخ بعد عدة تحريات واستفسارات قام بها لدى جيرانه والأشخاص الذين عايشوا مرحلة طفولته، أما بالنسبة لمكان ميلاده، فقد أكد أحمد بن بلة أنه ولد بمدينة مغنية بتلمسان ، الواقعة على الحدود الجزائرية المغربية في غرب الجزائر.

02 – نشأته الاجتماعية: نشأ أحمد بن بلة نشأة طبيعة في وسط ديني محافظ، كانت أمه من حفظة كتاب الله، عرف عنها تمسكها بالقيم الإسلامية ، كانت لها وصية كبيرة ، مما انعكس على شخصية أبنائها خاصة أحمد بن بلة ،كان والده يمتهن الفلاحة، يملك قطعة أرض صغيرة قدرت مساحتها بـــ 30 هكتار في ضواحي مغنية، و إلى جانب الفلاحة، امتهن التجارة لتحصيل مورد آخر للعيش، ترعرع أحمد بن بلة في قرية مغنية إلى أن وصل في الثانية عشر من عمره ، بعدها غادر إلى مدينة تلمسان ليواصل تعليمه الثانوي، وفي هذه المدينة ازدادت اهتماماته بكرة القدم، والتحق بفريق لكرة القدم بمغنية التي تضم بصفوها أعضاء من مختلف الجنسيات يهودية وفرنسية، كان بن بلة لاعبا بخط الوسط، وبرغم من الظروف القاسية كالإقامة وعنصرية الكولون إلا أنه استطاع أن يتخطاها ويبرز في الميدان كنجم للفرقة الجزائرية.

[1] زوبير ميرل، مذكرات أحمد بن بلة ، ترجمة عفيف الاخضر، ط 3، منشورات دار الآداب، بيروت، لبنان، 1984، ص32.

03/ نضاله:

كان عضوا في المنظمة الخاصة، وانتقلت إليه الرئاسة بعد محمد بلوزداد وحسين آيت أحمد، ألقي عليه القبض سنة 1950م، لكنه تمكن من الفرار سنة 1952م، فمضى إلى القاهرة، وهناك بدأ بالتنسيق مع القادة التاريخيين لتفجير الثورة[1].

وفي يوم 22 أكتوبر 1956م، اعتقل فجأة في عملية قرصنة جوية ، عندما كانت البعثة الخارجية تتفاوض مع فرنسا، وبقى في السجون الفرنسية ، حتى تم تحرير الجزائر، انتخب وزيراً في الحكومة المؤقتة.

وعقب الإعلان عن وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م، برزت الخلافات بين القادة الثوريين الذين انقسموا إلى دوائر متصارعة على الزعامة، فتشكلت في الجزائر ثلاث مراكز قرار هي جماعة تلمسان وتضم بن بلة وبومديڤن و فرحات عباس، فيما تتكون جماعة تيزي وزو من كريم بلقاسم ومحمد بوضياف ومحمد أو لحاج وآيت أحمد، والحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة فعرفت الجزائر مايعرف بأزمة صيف 1962[2]م.

[1] أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة ، يكشف أسرار الثورة الجزائرية ، ط2، دار الأصالة لتوزيع والنشر المحمدية، الجزائر، 2012، ص40-41.

[2] لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص122-123.

المطلب الثاني: بناء الدولة والحكومة في عهد بن بلة.

أ / بناء الدولة:

01/ انتخاب مجلس تأسيسي غير ممثل لكل قوى البلاد:

تتمثل مهمة هذا المجلس في وضع دستور للبلاد الذي يعد هو الحجر الأساس لتنظيم أي دولة حديثة، ويجب أن يجد كل الأطراف والمجموعات المكونة للأمة مكانها في هذا الدستور، كما أن تحالف بن بلة وبومدين قد استولى على السلطة بالقوة أثناء أزمة عام 1962م معتمدا على جيش الحدود، فإن ذلك معناه زرع عدم الاستقرار منذ البداية وإقصاء الكثير من الذين ضحوا من أجل طرد الاستعمار لكن إدراك تحالف بن بلة وبومدين ضرورة انتخاب مجلس وطني تأسيسي لوضع دستور للبلاد، إلا أن هذا المجلس لم يكن ممثلا لكل طاقات الأمة وتوجهاتها، فقد استبعد منه أغلبية الذين وقفوا في وجه تحالف بن بلة وبومدين، كما فقد هذا المجلس بعد الانتخاب قيمته، وأصبح تابع للمكتب السياسي بدل أن يمثل السيادة الشعبية.

فمثلا عندما طالب آيت أحمد في إحدى جلسات المجلس بتوسيع المكتب السياسي، وبضرورة السماح بالتعددية الحزبية، رد عليه بن بلة بأنه: " لا يحق لآيت أحمد، أو إي كان استخدام أي المجلس للمناقشة العلنية عن شؤون الحزب والحكم عليه، وأن وضع سياسة الأمة من صلاحيات الحزب فقط". فهذا الكلام معناه أن المجلس قد فقد صلاحياته ما دام أن أي معارضة لبن بلة معناه معارضة للحزب الذي وضعه، وكذلك معارضة للأمة المجسدة في الحزب الواحد.[1]

لم يكن الحزب في الحقيقة إلا جهازاً فضفاضاً آنذاك، وتحكم باسمه وتحت غطائه المجموعة التي استولت على السلطة بالقوة أثناء 1962م، وهذا الشكل وضع مصير الجزائر كلها على يد مجموعة أفراد لا غير، وهذه الظاهرة لازالت ممتدة في النظام الجزائري إلى حد اليوم.

ب/ دستور 1963م وخصوصياته.

[1] محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر العاصمة، 2007، ص870.

01 – دستور 1963

تم الانتخاب على المجلس الوطني التأسيسي يوم 20 سبتمبر 1962 بمرشحين تم اختيارهم بعانية من تحالف بن بلة وبومدين، وتم انتخاب بن بلة رئيساً للحكومة وفرحات عباس رئساً للمجلس الوطني التأسيسي، ومن مهامه الأساسية مناقشة القوانين ووضع الدساتير للبلاد، وقد سعت أفكار بعض أفراد فيدرالية فرنسا إلى تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، بالإضافة إلى مبدأ فصل الدين عن الدولة، الذي أثار بعض ردود الفعل من أعضاء جمعية العلماء المسلمين في بيان صادر يوم 22 أوت 1962م[1]، لكن رغم ذلك كله فقد خشي تحالف أحمد بن بلة و هواري بومدبن الذين إستولى على السلطة بالعنف والقوة من أن يقوم المجلس التأسيسي من صياغة دستور لا يخدم مصالحهم، ولهذا فضلت المجموعة صياغة دستور خاص بهم، شريطة عرضه على صاحب الحق الفعلي، ومناقشته وإدخال التعديلات عليه قبل المصادقة النهائية عليه، إلا أنه في حقيقة الأمر تم عرضه على مجموعة تابعة لهم، تحت غطاء أنهم من إطارات حزب جبهة التحرير الوطني في قاعة سينما " الماجستيك " التي تسمى الأطلس اليوم.

فوضع دستور 1963م[2] أناس لم ينتخبهم الشعب ولا يمثلونه، ولا يعرف الكثير من هم إلى حد اليوم، و لم يبق أمام المجلس الوطني التأسيسي إلا المصادقة عليه تحت ضغوط، هذا ما دفع رئيس المجلس فرحات عباس إلى الاستقالة من المجلس والتنديد بهذا الانحراف الخطير في رسالته إلى أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، وقد وضعت منذئذ عدة دساتير حسب رغبات الحاكم والمجموعة التي أتت به، فلكل رئيس دستور يضعه أشخاص لا يعرفهم الشعب، وفي خدمة مصالح ضيقة بدل من أن يكون في خدمة هذا الشعب كله، مما يمكن أن يطعن في شرعية كل القوانين الصادرة في البلاد منذ هذه الفترة، لأنها وضعت انطلاقا من دستور أو قانون أساسي غير شرعي، و لم يوضع من مجلس تأسيسي ممثل لكل فئات وشرائح المجتمع الجزائري.

---

[1] سليمان بتنون: الأزمة الجزائرية جذورها وأبعادها، ط1، منشورات دار الحكمة، الجزائر، 1968، ص76-97.

[2] عامر رخيلة: التنور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص348.

02/ خصوصيات دستور 1963:

أ / يعتبر دستور 1963 هو المرجعية لكل دساتير الجزائر قبل عام 1989.

ب/ يمكن تسمية دستور 1963 بدستور بن بلة لأن لكل رئيس دستوره في الجزائر ما بعد الاستقلال.

ج / تكريس الحكم الفردي وإقصاء الشعب عمليا من صناعة القرار.

د / النظام الاشتراكي الذي انبثق عنه نظاما شبيه بالنظام السوفياتي، ويمكن القول أن الاشتراكية هي مجرد غطاء لتكريس الدكتاتورية من جهة، كما هي أيضا وسيلة تحكم المجموعة الحاكمة في الثروة والوصول إليها.

ج/ الملامح النفسية والشخصية للرئيس أحمد بن بلة.

01/ الضبابية الأيديولوجية:

يبدو لنا أن بلة جد متأثر بالإيديولوجية الناصرية التي هي خلية بين القومية العربية والأفكار اليسارية فيمكن لنا أن نقول أنه قومي عربي اشتراكي، أما إذا اتبعنا بشكل جيد المسار الإيديولوجي لبن بلة فإننا نجد لديه تأثيرات بفيدال كاسترو[1] وتشي غفار وغيرهم.

إن هذه الخلية الإديولوجية كان لها تأثير كبير على مسار الدولة الجزائرية فيما بعد، لأنها سيرت بمشروع مجتمع، مشتبه من محاولات للمزج بين الكثير من المتناقضات والعناصر الأيديولوجية الغير متماسكة.

02/ النزعة السلطوية:

إن حب السلطة طبيعي في كل البشر، ويعد الرئيس بن بلة من الصنف الذي لا توقفه أي حدود للوصول إليها وامتلاكها، ويبدو هذا ما لاحظه بن مهيدي على بن بلة بعد شجاره معه في مصر مما جعله يقول "**لبيجار**" أنه يريد الاستشهاد قبل الاستقلال، لأن بعد الحصول عليه ستحدث صراعات حادة من أجل السلطة.

[1] رابح لونيسي: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، المرجع سابق، ص60-63.

3/ الشعبوبة والفوضوية في التسيير:

يسجل الكثير على بن بلة تسييره الفوضوي للأمور الخاصة، أمور الدولة ويأتي على رأس هؤلاء المنتقدين له في ذلك هواري بومدين، فعادة ما يتخذ الرئيس بن بلة قرارات هامة وهو يتجول في العاصمة ليلا دون دراسة معمقة للقضية من كل جوانبها، و لم تكن له استراتجية واضحة المعالم، فهو يتصرف حسب المشاكل التي يطرحها الواقع والظروف .

حسب محمد يوسفي كان يتغلب عليه الطابع الشعبوي، ويتجلى ذلك من خلال تجمعاته الجماهيرية الكثيرة التي يغلب عليها الخطب الرثائية، وتصفيق الجماهير له، واتخاذ قرارات هامة أثناء التجمعات الشعبية، بدل من أن تكون نتيجة دراسة واستشارة واسعة، مما جعل منه أسير الاعتقاد أن الشعب كله معه، لكن فوجئ بعد انقلاب بومدين عليه عام 1965[1]. وأن ذلك الاعتقاد مجرد أوهام، وتبين له بعد الانقلاب أن قوله أن القاعدة الشعبية معه، وأنها ستحميه من أي انقلاب عسكري عليه مجرد اعتقاد خاطئ.

د / حكومات بن بلة.

عند تعيين بن بلة للحكومة في أول اجتماع للمجلس الوطني التأسيسي اختار بن بلة حكومة تستجيب للذين تحالفوا معه أثناء أزمة 1962. حيث نجد الكثير من أتباع فرحات عباس ومنهم أحمد فرنسيس وزيرا للمالية وأحمد بومنجل وزيرا للأشغال العمومية، لكن تم إقالتهما وأصبح لا يحتاج لجماعة فرحات عباس [2] خاصة بعدما استقال هذا الأخير من على رأس المجلس الوطني التأسيسي، كما عين رابح بيطاط نائبا لرئيس الحكومة، ونجد أيضا في هذه الحكومة عناصر من مجموعة واحدة، ويأتي على رأسهم هواري بومدين كوزير للدفاع وأحمد مدغري كوزير للداخلية، كما عين عبد العزيز بوتفليقة وزيرا للشباب والرياضة، الذي سيعوض فيما بعد محمد

[1] محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)، المرجع السابق، ص 358.

[2] رابح لونسي: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، المرجع السابق، ص 88.

خميسي على رأس وزارة الخارجية، بعد اغتيال هذا الأخير عام 1963، مما جعل البعض يتهمون مجموعة وجدة باغتياله.

وبقي هواري بومدين ومدغري و عبد العزيز بوتفليقة على رأس وزارتهم، رغم كل التعديلات الحكومية التي أحدثها بن بلة فيما بعد، ونجد بالإضافة إلى هؤلاء الوزراء كل من خليفة لعروسي وزير للصناعة والطاقة، ومحمد خبزي وزير للتجارة، وعمار بن تومي وزيرا للعدالة، وقد أقال بن بلة هذا الأخير ونفاه فيما بعد الى الصحراء، لأنه دافع عن استقلالية القضاء، وعبد الرحمن بن حميدة وزيرا للتربية الوطنية، وموسى حساني وزيرا للبريد والمواصلات، لكن أبعده بن بله فيما بعد، وشكل معارضة مسلحة ضد بن بلة.

الأوراس ونجد ضمن هذه الحكومة محمد الصغير النقاش وزيرا للصحة، وأ حمد توفيق المدني على راس وزارة الأوقاف، وهو الوحيد الذي كان في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الذين دخل بن بلة معهم في خلاف بدعوى أنهم رجعيين وضد الاشتراكية[1].

وقد أبعد توفيق المدني فيما بعد ليعوضه بسعدوني بدعوى أنه يمل الرجعية، ونجد أيضا في هذه الحكومة عمار أوزقان على رأس وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، وهو عضو في الحزب الشيوعي الجزائري سابقا قبل أن يستقيل منه بعد الحرب العالمية الثانية، وعين محمدي السعيد على راس وزارة المجاهدين قبل أن يصبح نائبا لرئيس الجمهورية، وقد استخدم بن بلة نواياه الدينية لإبعاد كريم بلقاسم من المكتب السياسي وأحدث بن بلة.

في ديسمبر عام 1964 تعديلات كبيرة في الحكومة، ويبدو أن التعديل الحكومي الأخير كان بضغط من بومدين ومجموعة وجدة الذين أرادوا السيطرة على كل شيء استخدم بن بلة عدة وسائل وأساليب للتخلص من النواة الرئيسية لمجموعة وجدة فعين الطاهر الزبيري قائد للأركان العامة للجيش دون استشارة بومدين، ثم سحب بعض صلاحيات وزارة الداخلية من مدغري، مما دفع هذا الأخير للاستقالة، ثم أخذ وزارة السياحة من القايد أحمد، ثم وزارة التربية والتوجيه من

[1] الطاهر الزبيري: مصدر سابق، ص 123-127 .

شريف بلقاسم، سيطرت بن بلة بذلك على هذه الوزارات الثلاث التي أصبحت في يده شخصيا، مضيفا إليها وزارة التخطيط، و لم يتمكن بن بلة من تعيين أي واحد على رأس هذه الوزارات، مما أثر سلبيا على سير الدولة، ويعتقد البعض أنه أراد تركيز الحكم واحتكاره في يده[1].

المطلب الثالث: التنظيم الإداري في عهد بن بلة:

التقسيم الإداري في عهد بن بلة لم يطرأ عليه تغيير كبير مقارنة بأواخر العهد الفرنسي حيث بقيت الجزائر مقسمة إلى 15 عمالة تضم 89 دائرة منذ عام **1959**، وهي موزعة على الشكل التالي عمالات الجزائر 03 دوائر، الشلف 07، المدية06، تيزي وزو 04، سطيف 08، قسنطينة 06 عنابة 06، باتنة06، تلمسان05، وهران07، مستغانم06، تيارت04، سعيدة 05، الساورة أي بشار في الجنوب الغربي 09، الواحات أي ورقلة في الجنوب الشرقي 08، استمر هذا التقسيم الإداري حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين.

لكن مع النظام الجديد ثم وضعه مع قانون الولاية الصادر عام **1969**، وأصبحت العمالة تسمى بالولاية، أما البلديات فقد بقيت على نفس الوضع ففي سنة **1963** تغير تنظيمها حيث أصبح يسيرها مجلس بلدي يمثل رؤساء مؤسسات التسيير الذاتي بالإضافة إلى المسئولين الإداريين للبلدية وممثلين عن الحزب والاتحاد العام للعمال الجزائريين والجيش بالإضافة إلى المسئولين الإداريين للبلدية، ويسمون برؤساء المندوبيات الخاصة الذين يعينون من السلطات العليا[2].

يرى الكثيرون ومنهم بومدين الأولوية التي أعطيت للحزب على حساب الدولة، كانت له تاثيرات سلبية على مسار بناء هذه الأخيرة، يقول محمد بن يحيي بأنه: قد عانى كثيرا من تصرفات مسئولي الحزب الذين كانوا يحطمون بتصرفاتهم كل محاولات بناء الدولة، ويزرعون الفوضى ويثيرون الشغب ضد كل مسئول إداري يقف في وجه مصالحهم، لكن هذا لا يمنعنا من القول أن

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد 20، 1964/08/04، ص 306-30 .

[2] أمين المهدي: الجزائر بين العسكريين والأصوليين دراسة في أزمة الهوية والديمقراطية، المرجع السابق، ص 130.

بن بلة أعطى الأولوية للحزب على الدولة، فيقول أن الدولة في الجزائر لم تكن موجودة في العهد الاستعماري عكس المغرب وتونس التي استمرت فيها أجهزة الدولة.

المبحث الثاني : نبذة عن حياة هواري بومدين.

المطلب الأول : مولده ونشأته.

هناك تضارب واختلاف شاسع في أراء المؤرخين في تحديد ميلاد هواري بومدين، هناك من ذكر بأنه ولد بين عامين 1925 م/ 1932م ،إذ يشير كل من " آنيا فرنكو "و"جان بيار" إلى أن التصريح بالعقيد بومدين في سجلات الحالة المدنية قد تم سنة 1932م ، ويعد " قي بارجس " الوحيد الذي ذكر اليوم والشهر لميلاد بومدين الموافق لـــ 23 /1932/08م[1] وهذا الاختلاف حول تاريخ مولده، لكون الإدارة الاستعمارية لم تكن حريصة على دقة وضبط تواريخ ميلاد الجزائريين، إذ يكفيهم تسجيلهم بغرض تجنيدهم في الخدمة الوطنية، غير أن الو اقع كان عكس ذلك تماما، إذ أن الجزائريين هم الذين كانو يرفضون في كثير من الأحيان تسجيل أبنائهم في الحلة المدنية الفرنسية، لأن التسجيل الدقيق للمواليد كان يخدم بالدرجة الأولى المصالح الاستعمارية.

ويعد هواري بومدين اسم مستعارا أنتحله أصحابه لإخفاء اسمه الحقيقي " محمد بوخروبة " عندما انفصل عن الحياة المدنية المألوفة، إذ أن هذا الاسم " هواري بومدين " مأخوذ من وليين متصوفين سيدي بومدين وسيدي الهواري وهما قطبان من أقطاب الصوفية بالغرب الجزائري، محمد بوخروبة من مواليد دوار بين عدي مقابل جبل هوارة ببلدية حساينية الواقعة غرب مدينة قالمة لمسافة 15كلم.

أبوه عربي يسمى الحاج إبراهيم بن عبد الله بن سعدي بوخروبة توفى سنة 1967م، وأمه بربرية من منطقة القبائل تدعى تونس بوهزيلة توفية سنة 1984م، وهو شقيق لسبعة إخوة ثلاث

[1] رابح لونيسي: الجزائر في دوامة العسكريين والسياسيين، مرجع سابق، ص 118.

ذكور و أربعة بنات، ينحدر من عائلة فقيرة عاشت ليل الاستعمار الغاشم بكل أثقاله، أبوه كان فلاحا بسيطا في هذه المدينة الفلاحية الريفية[1].

ترعرع هوراي بومدين في منطقة قالمة التي يغلب عليه الطابع الجبلي، نشأ مع أقرانه الذين كان ينتقل معهم في القرى المترامية السفوح كجبال هوارة، وعين العربي وبوهمدان وسلاوة عنونة، وقد ورث عن واليديي الكريمين وطنية متأججة منذ نعومة أظافره، وتعود أصول عائلته إلى عرش " ورزدالين " بالعوانة إحدى دوائر ولاية جيجل حاليا.

تمتد أصوله التاريخية البعيدة إلى اليمن، إن جل أفراد عائلته كانو سباقين لالتحاق بصفوف المجاهدين أثناء الثورة المباركة، وقبل انتفاضة 08 ماي 1945، وقد انضم إلى صفوف جيش التحرير ستة من أفراد عائلة بوخروبة، قدر له وهو في سن الثالثة عشر من عمره أن يشهد المذابح الرهيبة التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي ضد الجزائريين بقالمة وسطيف وخراطة وغيرها من المدن الجزائرية في انتفاضة 08 ماي 1945، فتركت تلك الجرائم البشعة في ذهن الطفل هواري بومدين أبشع الصور وأعمق الآثار في نفسه وفي جسمه إصابة في رجله اليسرى، كان بومدين كما يصفه أبوه خجولا، صامتا، لكنه قارئ ممتاز خاص ة بالمدرسة القرآنية التي جعلته داركا لعروبته وكرامته المسلوبة فوق أرضه الجزائرية[2].

[1] سعد بن البشير العمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد 1932- 1978، ط1، قصر الكتاب، البليدة، 1971، ص 15 .

[2] سعد بن البشير العمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد 1932- 1978 ، المرجع السابق، ص 20.

المطلب الثاني: تعليمه و تكوينه.

التحق محمد بوخروبة في بداية تعلمه بالمدرسة القرآنية بقريته وسنه أربع سنوات، حيث كانت الأسر الجزائرية ترسل أبنائها إلى المدراس القرآنية قصد تسليحهم بمبادئ الدين الإسلامي، وتلقينهم القرآن الكريم حتى يتمكنوا من ممارسة شعائرهم الدينية وتكون زادهم في المستقبل، وعندما بلغ السادسة من عمره درس بالمدرسة الإبتدائية الفرنسية (البيير سابقا) من سنة 1938 إلى 1946 بمدينة قالمة (إكمالية محمد عبده حاليا) ، وقد كان مسجلا تحت رقم 434 بالحروف اللاتينية تحت اسم بوكروبة محمد، بما أن والده كان مقيما بدوار بني عدى فقد أوكله إلى عائلة (بني سماعيل) في حي قندوة آنذاك (بوزيت حليا).

وبعد ثماني سنوات من الدراسة بقالمة ، ورجوعه إلى قريته قام بتدريس القرآن الكريم الذي أتم حفظه وهو في سن العاشرة، غير أن هذه المهنة يبدو أنه لم تكن المرتبة التي يتطلع إليها محمد بوخروبة، فهم للانتقال إلى قسنطينة ودخل المدرسة الكتانية القرآنية سنة 1948 الواقعة بسوق العاصر تابعة للزاوية الحملاوية، وكانت فرصة لبومدين للانخراط في حزب الشعب ، ومع ذلك لم يبقى في قسنطينة سوى ثلاث سنوات، إنخرط محمد بوخروبة في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و نجم الجزائريين شمال إفريقيا، وقد أظهر الطالب بومدين نوعا من الذكاء والنبوغ بين أقرانه بقسنطينة، وأتقن العلوم التي كانت تدرس بالمعهد كالأدب واللغة والتاريخ والنحو والبلاغة، ووجد طلابا من مختلف أنحاء الوطن، وكان الجميع يعيش المستجدات السياسية على الساحة الوطنية وخاصة الطالب" محمد بوخروبة "، وقد كان التعليم خارج الوطن يعتبر مرحلة متقدمة في الضعف العلمي للبرامج التعليمية لمعهد الكتانية ومحتوى دروسها الرجعي التضليلي للجزائريين، درس وفكر مسألة السفر مليا ثم طرحها على رفيقه محمد الصالح شيروف[1].

بعد أن اجتمعا في مكان غرب مدينة قسنطينة حيث اتخذ كل واحد منهما مقعدا حجريا حين سأل بومدين رفيقه عن معرفته لمن أدى واجب الحج راجلا؟ ولما أجاب رفيقه بلا أفصح

[1] محمد العيد مطمر: هواري بومدين، رجل القيادة الجماعية، المرجع السابق، ص 15.

بومدين عن سؤاله بأنه يعني طلب العلم والثقافة الذي يعد في حد ذاته حجًا، والسؤال الذي يطرح نفسه قرار الرحلة لماذا فكر فيه بومدين دون زملاءه؟ وما هي متطلبات التفكير في مسألة السفر؟ يبدو أن بومدين اختار الصخور القسنطينية الصلبة ليتعاهد فوقها بصلابة مع رفيقه شيروف على تنفيذ الحلم، دفع بومدين الشاب إلى المغامرة لأن الذي يمكن أن ينجز بالمال يمكن أن ينجز أيضا بإرادة الشباب والتحدي.

واصل محمد بوخروبة ومحمد شيروف رحلتهما إلى القاهرة إذ سارا راجلين حتى مدينة مرسى مطروح، فأقام بضواحيها حوالي ثلاثة أيام بلياليها، بعدها اتجه إلى مدينة الإسكندرية على متن شاحنة متوجهة إلى هناك حيث قضيا هناك يومين كاملين، ثم واصلا الرحلة إلى القاهرة عن طريق الدلتا وقد استمرت رحلتهما من الإسكندرية إلى القاهرة حوالي 20يوما راجلان أحيانا وراكبان أحيانا أخرى، حتى دخلا القاهرة التي تحملا من أجل الوصول إليها أعظم المخاطر، قطعا خلالها ما يقارب 4500 دخلا إلى القاهرة راجلان بعد صلاة العصر واتجها إلى رواق المغاربة بالأزهر الشريف بعد سفر شاق دام ثلاثة أشهر كاملة، وكانت القاهرة آنذاك تعيش أوقات حاسمة في تاريخها فحكم الملك فاروق أشرف على نهايته، وحركة الضباط الأحرار ستنبثق بعد عام فقط لتغيير وجه مصر. التزم بومدين بالدراسة فقط، وكانت بطاقته تحمل رقم 521، وذلك عام 1951م، إذ قسم وقته بين تحصيل العلوم والنضال السياسي، كما أنه كان يلتهم كل ما تقع عليه عينه من الكتب[1]، ويستبضع الكتب الجديدة، وكان معجبا بعبد الناصر وبن بلة، وكان يقرأ كتابات عبد الناصر عن فلسفة الثورة، كما أنه كان يحضر المحاضرات والنشاطات الثقافية، وخاصة تلك التي تنظمها الجماعات الإسلامية، وكان يقرأ روايات ساطع الحصري وكتب السيد قطب "في ظلال القرآن "وكتاب العدالة الاجتماعية في الإسلام، وروايات جورجي زيدان التاريخية [2].

[1] عمار جرمان: الحقيقة مذكرات عن الثورة التحريرية الوطنية وما بعد الاستقلال ، دار الهدى، الجزائر، 2007م، ص 189.

[2] محمد العيد مطمر: هواري بومدين، رجل القيادة الجماعية، المرجع السابق، ص 20.

المطلب الثالث :هواري بومدين العسكري:

بدأ هواري بومدين تجربته القتالية الأولى بالمشاركة في فرق المتطوعين الذين كانوا يهاجمون المعسكرات البريطانية الممتدة يومئذ على طول قناة السويس، وكان عدد من الملاحظين السياسيين العرب يرون في شخصه مجرد سكرتير عادي ومشغل تلفون بسيط بمكتب المغرب العربي دفعته غيرته الإسلامية إلى مشاركة إخوانه أحرار مصر في نضالهم للقضاء على الوجود العسكري البريطاني بها، ولكنه سرعان ما أظهر وطنيته وثوريته ضد الاستعمار الفرنسي في بلده، في هذه الفترة التقى بومدين بالمسئول السياسي على الغرب المجاهد العربي بن مهيدي حيث عين نائبا له وفي سنة 1956 انعقد مؤتمر الصومام بمنطقة إيفري بالقبائل الصغرى ما بين 14 و23 أوت 1956وقد مثل منطقة الغرب في هذا المؤتمر العربي بن مهيدي و لم تمض سنة واحدة على انعقاد مؤتمر الصومام حتى ظهرت على الساحة السياسية والعسكرية عدة معطيات أدت إلى إحداث تغيرات في قيادة جبهة التحرير الوطنية وذلك للأسباب الآتية:

01/ اختطاف السلطات الفرنسية لخمسة من أعضاء البعثة الخارجية يوم 22 أكتوبر تشرين الأول 1956 عندما تم تحويل الطائرة المقلة لهم والمتوجهة من الدار البيضاء بالمغرب إلى تونس.

02/ اعتقال محمد العربي بن مهيدي واستشهاده على يد الكولونيل بيجار فقد دعا المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى عقد مؤتمر دورته الثانية في القاهرة من 20 إلى 82 أوت 1957 اشترك اثنان وعشرون عضوا من بينهم العقيد هواري بومدين[1].

وبعد هذا المؤتمر تغير مسؤولي الولايات ليصبح بومدين في سنة 1957 قائدا للولاية الخامسة برتبة عقيد وعمره لا يتجاوز 25 سنة، وقد خلف بوصوف الذي عوض بن مهيدي في لجنة التنسيق والتنفيذ، وأقام بومدين مركز قيادته في مدينة وجدة على الحدود المغربية الجزائرية حيث كان يتمتع بحرية عمل كبيرة مركز قيادته، لم يكن موجودا داخل التراب الجزائري وسيسخر في هذا المركز قدراته كقائد للولاية الخامسة وكرجل تنظيم، وستتجلى هنا أيضا كفاءته

[1] عبد الكريم حساني: أمواج الخفاء، د ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص 66 .

في تجنيد إطارات جيش التحرير الوطني وحسن استغلال قدراتهم، كان الهواري يعمل في صمت وحذر ومهارة لوضع الخطط واختيار الوسائل الكفيلة لإنجاح النضال الثوري على عكس القائد عميروش بمنطقة القبائل والقائد صالح بوبنيدر (صوت العرب) في الولاية الثانية الشمال القسنطيني اللذين كانت أعمالهما تقترن بشيء غير قليل من الجلبة والضوضاء[1].

اهتم هواري بومدين بإقامة نظام محكم من المخابرات العسكرية، حيث أشرف على تخريج دورات من الشباب المتعلم في مجال الاتصال والبث والاستقبال، وهي بداية تأسيس نظام المخابرات العسكرية لجيش التحرير الوطني، وذلك لإدراكه مدى أهمية ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية، فكان يستفسر عن طول الموجات المستعملة وعن نوعية التجهيزات وعن الأرقام باختصار كان يظهر اهتماما بتلك الاتصالات، وأدرك الفرنسيون خطورة الرجل عندما تنبهوا إلى دور مراكز التصنت التي أقامها بوجدة، حيث تمكنت وحدة من الولاية الخامسة أن تهاجم العدو على إثر التقاطها معلومات أرسلها العدو بالراديو وحددتها قيادة الولاية الرابعة وقد استقبل بومدين رؤساء المحطات ونوابهم، وهم على أهبة الانطلاق إلى المناطق وقال لهم:" أنتم إطارات متميزة تحمل بندقية وجهاز الراديو في آن واحد، ومن هنا تدركون الأهمية التي توليها القيادة لمهمة المواصلات، يجب أن تكونوا يقظين فيما يتعلق بأمن التجهيزات وأمان الرمز، لا يجوز أن تقع الوثائق التي بحوزتكم بين يدي العدو مهما كانت الظروف وكانت للعقيد اتصالات مع الولاية الثالثة والرابعة والسادسة خاصة أنه تولى مهمة العمليات الحربية في الجهتين الشرقية والغربية[2].

وقد كان الجيش يتكون من ثلاثين ألف مقاتل معظمهم من أصول ريفية يتمتعون بكفاءة عالية وتسليح حديث، أشرف على تنظيمهم وتدريبهم، وهناك إجماع عام على أن هذا الجيش بعدما تولى بومدين قيادته تحول إلى تنظيم عسكري سياسي يضم أهم وأقوى مؤسسة من

[1] محمد صايكي: شهادة ثائر من قلب الجزائر، دار الأمة، الجزائر 2010، ص248.

[2] عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، كتاب القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية، 1954- 1987، مشروع المجتمع في تصوران النخبة السياسية الجزائر المعاصرة، ج2 ، ط1 منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة، مارس 2008، ص 160 .

مؤسسات الثورة. في سنة 1958 أصبح هواري بومدين قائد الأركان الغربية، وكانت له في المعارك التي خاضها ضد العدو الفرنسي، ودفاعه عن مواقع جيش التحرير الوطني مواقف دلت على بسالة شديدة، ولما انعقد الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في 16 ديسمبر1959م وفي 18 جانفي1960م أبرزت هذه الدورة الاختلاف الكبير حول سير الثورة ومشاكل التنظيم، وفيما يخص القضايا ذات الطابع التنظيمي والعسكري فقد اتخذ المجلس قرارات هامة وهي:

01/ إزالة وزارة القوات المسلحة وتعويضها بلجنة وزارية للحرب CIG تتكون من كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال.

02/ إنشاء هيئة أركان أسندت مسؤوليتها إلى" بومدين "وتتكون من علي منجلي، قايد أحمد وعز الدين زراري.

وبدأت هيئة الأركان عملها في 23 جانفي1960، انتقل هواري بومدين على إثر ترقيته إلى قرية" غار الديماء "الواقعة بأراضي تونس على بعد 15 كيلومتر من حدودها مع الجزائر، حيث كان يوجد المقر العام للقيادة العليا لجيش التحرير الوطني، وأخذ يمارس منه مسؤولياته الجديدة، قرر" هواري بومدين "تكثيف الهجومات بوحدات ضاربة ابتداء من جوان 1960والتي استمرت عدة شهور، وهذه العمليات تدخل في إطار الرد اللازم على سياسة "ديغول "إزاء وفد الحكومة المؤقتة الذي يتكون من محمد الصديق بن يحي وعلي منجل، وقد سقط في هذه الهجومات ما يزيد عن650 شهيدا عدا الجرحى، وربما كثرة هذه الخسائر جعلت قيادة الأركان، تغير من خططها وعملياتها في اختراق وعبور الخطوط المكهربة، وبعد أن زاد عدد القوات الفرنسية وتعززت حراسة الخطوط بقوات ضخمة وبآلات وأجهزة متطورة كالرصد والكشف والتدمير[1]، ومنذ ذلك الوقت بقيت عمليات الحدود إلى حين ، وفيما يخص منطقة الحدود مع ليبيا التي تولى الإشراف عليها محمد قشي استطاعت في مدة قصيرة قيادة الأركان أن

[1] محمد العيد مطمر: هواري بومدين، رجل القيادة الجماعية، المرجع السابق ، ص 32 .

تقيم سلطة مركزية قوية بحيث أصبحت وحدات الجيش منضبطة، ولعل اهتمام قيادة الأركان بالرجل وترقيته كان مطابقا لإحدى المبادئ العامة في سياسة جبهة وجيش التحرير الوطني مبدأ "الرجل المناسب في المكان المناسب " فالرجل يمتاز بالوطنية العالية وبعد النظر، وطول النفس، والصدق في القول والصرامة في المواقف هذه الخصال انغرست فيه بالثورة وبين أحضانها بعيدا عن التأثير الفكري الاستعماري، وذلك سر هام من أسرار نجاح الرجل في مختلف المهام المسندة له عبر المراحل المتعاقبة للثورة التحريرية وبشهادة واتفاق الجميع فإن بومدين لم ينجح فقط في تجميع وتكوين الجيش بل ما قام به يعتبر في حد ذاته معجزة وعامل النجاح أيضا يرجع للجماعة التي وضع بها بومدين الثقة ووجدها بجانبه، فبومدين جمع صفوف الجيش في هيكل قيادي منظم وموحد[1].

وبمرور الزمن وقعت خلافات بين اللجنة الوزارية وهيئة قيادة الأركان مما تسبب في وقوع أزمة سلطة حقيقية بين عسكريين قدامى هم العقداء: كريم بلقاسم، بن طوبال وبوصوف، وعسكريين جدد وهم أعضاء هيئة قيادة الأركان، فعندما شعر العقداء الثلاثة بأن هيئة الأركان قد شرعت تدريجيا في سحب البلاط من تحت أقدامهم أخذوا يضغطون على رئيس الحكومة لإعطاء الأوامر لهيئة قيادة الأركان بضرورة الدخول إلى الجزائر في أجل أقصاه 31 مارس1961م.

[1] المرجع نفسه ، ص 35

المبحث الثالث: حركة 19 جوان ووصول هواري بومدين إلى السلطة.

المطلب الأول: مجريات الانقلاب.

سعى بن بلة إلى تهميش العقيد بومدين وتعينيه في كثير من الاجتماعات مع قادة الولايات الست وعدم استشارته في القضايا السياسية وكذا العسكرية، انفرد الرئيس بن بلة في التحضير للمؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في 1964م دون إشراك نائبه بومدين وكبار الضباط في اختيار الجنة المركزية للحزب ومندوبي المؤتمر، وهذا ما دفع العقيد بومدين وجماعته إلى تقديم استقالتهم الجماعية، إلا أن الرئيس بن بلة رفض استقالتهم قبيل أنعقاد مؤتمر الحزب، كادت أن تفجر هذه الاستقالات الخلافات بين المندوبين فيصعب السيطرة عن الوضع [1] ، وطرح الرئيس بن بلة خلال انعقاد مؤتمر الحزب سنة 1964م لفكرة تكوين ميلشيا شعبية مسلحة تابعة للحزب ومنفصلة عن الجيش الوطني الشعبي وحجته في ذلك أن المعركة مع القوى المضادة للثورة تتطلب ذلك[2].

إلا أن الهدف الأساسي من الاقتراح هو تكوين جيش موازي للمؤسسة العسكرية بهدف التحرير من قبضة الوصاية التي كان يفرضها العقيد بومدين على الرئيس، فأسرع العقيد بومدين إلى وضع حلفائه ورجاله خفية على رأس هذه المليشيات لأنه تفطن لأهداف الرئيس البعيدة، خاصة بعدما اكتشف أن الرئيس بن بلة يشري أسلحة وأجهزة لهذه الميليشيات الشعبية دون إخبار العقيد بومدين قائد الجيش بذلك، وسعى الرئيس أحمد بن بلة إلى خلق نوع من الصراع بين العقيدين هواري بومدين والطاهر الزبيري بعد قيامه بتعين هذا الأخير قائدا للأركان العامة دون استشارة نائبه العقيد بومدين في الأمر، والذي كان في زيارة إلى موسكو وكان يهدف الرئيس من وراء ذلك إلى إضعاف المؤسسة العسكرية، إلى أن نائبه العقيد بومدين كان أذكى منه حيث سعى إلى اكتساب العقيد زبيري إلى صفه.

[1] رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، المرجع السابق، ص91.

[2] طاهر زبيرى: نصف قرن من الكفاح، المصدر السابق، ص – ص100 -102 .

لقد بدأ أحمد بن بلة من خلال هذه الخطوات ومن خلال استجماعه لصلاحيات عدة بين يديه فهو رئيس للجمهورية، ورئيس المجلس، والأمين العام للحزب، ووزير الداخلية، ووزير المالية، وفي خلال لجوئه " المفرط "إلى المستشارين الأجانب وخاصة المصريين منهم، كما تمكن من إبعاد أقرب المقربين منه، كأحمد خيضر. لقد ظهر الرجل في نظر الكثير شخص غير مؤهل لقيادة البلاد وغياب منطق الدولة في حكمة وعليه شعرت "جماعة وجدة " كأنها مهددة في وجودها وهيمنتها، وظهرلها أن بن بلة قد تمادى في الانحراف. كان الرئيس بن بلة ينتهج كما رأينا سياسة فردية بشكل واضح، ويكثر من المبادرات الشخصية، أسلوب كان بطبيعة الحال من شأنه أن يثير استياء بومدين وأنصاره في قيادة الجيش خاصة بالنسبة إلى الأمور التي كان وزير الدفاع يرى أنها من صلاحياته وحده، ولا يحق لرئيس الجمهورية أن يتدخل فيها [1]، في الواقع بدأ الصراع بين طرفين بعد الوصول إلى السلطة مباشرة، وتبين بسرعة للرئيس بن بلة أن من جعله ملكا قد صار مصدرا للخطر الحقيقي بالنسبة إلى مساره السياسي، فأخذ يعمل على التقليص من نفوذ خصومه في قيادة الجيش بالوسائل التي اتيحت له، لم يكن صعبا على العقيد بومدين وجماعته فهم المقصود من تصرفات بن بلة نحوهم في النصف الأول من سنة 1965م، كانت عملية الاستقطاب داخل الطبقة الحاكمة قد تمت حول قوتين أساسيتين، بن بلة وأنصاره من جهة وبومدين على رأس قيادة الجيش من جهة ثانية، وبينهما خلافات كثيرة متراكمة منذ صيف 1962م نذكر فيما يلي بعضها.

في غياب أحمد بن بلة أمر بومدين أثناء شهر أوت 1963م بالهجوم على المجموعات المتمردة في ذراع الميزان، وفي شهر أكتوبر ونوفمبر من السنة نفسها، وقع خلاف شديد بين الرجلين كان بومدين ضد الاتفاق الذي أبرمه دون مشاركة وزير الدفاع، بن بلة مع محند والحاج، وذهب هذا الأخير على إثره إلى خط المواجهة مع المغرب، وكان النزاع مع المغرب مصدرا لخلافات حادة بينهما، لكن تكرر القول إنهم كانوا في جميع الأحوال سيقومون بالانقلاب لأن

[1] صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 603.

صاحب السلطة الفعلي كان لابد أن يصير صاحبها الرسمي أيضا، وذلك ما حدث بالفعل في 19 جوان 1965م[1].

المطلب الثاني: وصول هواري بومدين إلى السلطة.

خصوصيات النظام الجزائري منذ استرجاع الاستقلال هو صراع بين ثلاث أطراف وتتمثل هذه الأطراف في كل من مؤسسات الجيش والحزب والرئاسة ، ففي بداية الثورة المسلحة كان الصراع السياسي يتم على أساس الإقصاءات فمثلا منذ اختطاف طائرة لزعماء الخمس ظهر صراع بين كل من عبان رمضان وكريم بلقاسم ، انتهى باغتيال عبان رمضان في نهاية 1957م. فظهر صراع آخر بين الباءات الثلاث وبالضبط بين عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال من جهة وكريم بلقاسم من جهة أخرى، لينتهي بإضعاف كريم بلقاسم أثناء اجتماع العقداء العشرة في نهاية عام 1959م، وانتهى بصعود هواري بومدين إلى دفة قيادة هيئة أركان جيش التحرير الوطني.

وتمكن تحالف بن بلةو هواري بومدين من أخذ السلطة عام 1962م، لكن تحول بن بلة إلى رهينة في يد هواري بومدين الغير معروف لدى الشعب الجزائري، وانتقل الصراع بعد ذلك إلى الشخصيتين المتحالفتين أثناء أزمة صيف 1962م، عمل هواري بومدين أثناء فترة حكم بن بلة على تحضير الأرضية الملائمة لأخذ السلطة الكاملة، ولهذا أقصى الكثير من الزعماء التاريخيين للثورة، بل يبدو أيضا أن لبومدين وجماعته مسؤولية في ذلك فقد عمل بومدين ومعه مجموعة وجدة والضباط الفارين من الجيش الفرنسي على تعفين الوضع، وتشويه صورة بن بلة في أعين الشعب وذلك بخلق العديد من المشاكل له، خاصة مع زعماء الثورة واستطاع بذلك هؤلاء المتحالفين كلهم على عزل بن بلة عن حلفائه الطبيعيين في الوقت المناسب خاصة، بعدما تأكدوا من معلومات وصلتهم مفادها أن بن بلة يخطط لإبعادهم وإلقاء القبض عليهم عشية انعقاد المؤتمر

[1] صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية ، المرجع السابق، ص 604.

الآفرو آسيوي، بدعوى أنه أكتشف مؤامرة انقلابية ضده. ومجيء أسطول بحري مصري لتقديم الدعم لبن بلة، والقضاء على إي تحرك لوحدات الجيش الموالية لبومدين ومجموعته[1].

ما يلاحظ في هذه الاجتماعات التي انضم إليها فيما بعد كل من قائد الأركان الطاهر الزبيري والأمين العام لوزارة الدفاع الوطني عبد القادر شابو، و التزم بومدين الصمت فلم يدلي برأيه بتاتا، ويعود ذلك إلى التحسس والسماع أكثر من الآخرين وحتى قرار إقالة بن بلة لم يصدر عنه قط بل تركه يصدر عن الآخرين، و لم يقبل به إلا بعد إلحاحهم وإصرارهم، ويدخل هذا الموقف ضمن أساليب بومدين في إدارة الصراعات، فهو لا يتحرك حتى يتأكد من تصميم وعزم الآخرين، و لم يكتف بومدين بذلك، فقد طلب من مسئول الأمن العسكري قاصدي مرباح تقديم تقرير مفصل عن احتمالات الفشل والنجاح لعملية الانقلاب على بن بلة، بعد ما تأكد بومدين من قاصدي مرباح بأن العملية ناجحة بنسبة كبيرة جدا، إلا أنه وضع في حساباته إمكانية الفشل حتى ولو كانت ضئيلة جدا، مما جعله يضع طائرة خاصة تمكنه هو وأصحابه من الهروب إلى الخارج في حالة فشل العملية الانقلابية.

وبعد ما استقر رأي مجموعة وجدة على الإسراع في تنفيذ عملية الانقلاب وضرورة القيام بذلك قبل انعقاد المؤتمر الأفرو آسيوي، وسعت نواة المجموعة اجتماعاتها إلى قادة عسكريين آخرين موالين لبومدين وهم قادة النواحي العسكرية وتم الاقتراح في البداية أن يتم إلقاء القبض على بن بلة عشية 17جوان عند خروجه من ملعب وهران أين كانت مباراة القدم بين الجزائر والبرازيل، لكن نبههم بوتفليقة أن العملية بهذا الشكل سيكون لها تأثير سلبي، وتعد من الرأي العام أنها اختطاف لبن بلة، انتقلت مجموعة من قادة الانقلاب وهم الطاهر الزبيري قائد أركان الجيش وسعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى أي البليدة، وسليمان هو ضمان قائد سلاح الدبابات وهو من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي إلى إقامة بن بلة ليلة 19 جوان 1965م، على

[1] محمد طريف: الإسلام السياسي في الجزائر ، ط 1، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، د مكان النشر، 1994، ص60.

الساعة الواحدة والنصف ليلا وتم اعتقال بن بلة وأخبره الطاهر الزبيري أن مجلسا للثورة قد تشكل وأقاله من منصب رئيس الدولة، ونقل أحمد بلة إلى وزارة الدفاع ومنها إلى معتقل في دويرة، ونصب هواري بومدين نفسه رئيسا لمجلس الثورة والحكومة ولهذا أصبح الرجل الأول في الدولة[1].

المطلب الثالث: تأسيس حكومات هواري بومدين إلى وفاته.

01-حكومته الأولى:

بعد الإطاحة بالرئيس بن بلة، وغدا هوراي بومدين رئيسا للدولة، قدم طاقمه الحكومي المكون من الشخصيات التالية، واحتفظ هو بمنصب رئاسة الحكومة ومجلس الوزارء ووزارة الدفاع [2] أنظر الملحق رقم.02-03 :

- رابح بيطاط: وزير دولة.
- عبد العزيز بوتفليقة: وزير الشؤون الخارجية.
- قايد أحمد: وزير المالية والتخطيط.
- أحمد مدغري: وزير الداخلية.
- أحمد مهساس: وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي.
- بشير بومعزة: وزير الأنباء.
- محمد بجاوي: وزير العدل، حامل الأختام.
- أحمد طالب الإبراهيمي: وزير التربية الوطنية.
- تيجاني هدام: وزير الصحة العمومية.
- بوعلام بن حمودة: وزير قدماء المجاهدين.
- بلعيد عبد السلام: وزير الصناعة والطاقة.

[1] رابح لونسي: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، المرجع السابق، ص84 .

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: ج3، العدد 32، 19 أبريل 1968، ص 831-832.

ـــ عبد القادر زعبيك: وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

ـــ علي يحي عبد النور: وزير الأشغال العمومية.

ـــ محمد الهادي الحاج إسماعيل: وزير التعمير والإسكان.

ـــ نور الدين دلسي: وزير التجارة.

ـــ عبد العزيز زرداني : وزير العمل والشؤون الاجتماعية.

ـــ عبد الكريم معاوية: وزير السياحة.

ـــ عبد الكريم بن محمود: وزير الشبيبة والرياضة.

ـــ العربي سعدوني: وزير الأوقاف.

ما يمكن أن نلاحظه عن الطاقم الحكومي الأول لهواري بومدين فهو كالتالي:

لقد عادت مجموعة وجدة بقوة في هذه الحكومة، وأصبحت كما كانت تتقلد وزرات السيادة.

لقد قلد هوراي بومدين بعض الشخصيات التي كانت مستو زرة في عهد أحمد بن بلة. أمثال بشير بومعزة وأحمد مهساس ... إلخ. كما أنه هناك وزراء جدد لم يكونوا في عهد أحمد بن بلة أمثال الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي نجل البشير الابراهيمي[1] ... إلخ.

الحكومة الثانية للهواري بومدين:

في 20 جويلية 1970م، قدم هواري بومدين حكومته الجديدة، والجزائر لم تعد إلى الحياة الدستورية، فلقد بقي مجلس الثورة ومعه الحكومة أكبر المؤسسات التي تسير البلاد، وهذا ولقد احتفظ هوراي بومدين بالمناصب السابقة الذكر أنظر الملحق رقم 04. وفيما يلي نقدم الطاقم الحكومي الثاني لهواري بومدين[2]:

ـــ الشريف بلقاسم: وزير دولة.

ـــ رابح بيطاط: وزير الدولة مكلف بالنقل.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: السنة /06، العدد 51، 1913، 1969/06/13، ص 644.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة /07، العدد /63، 1970/07/24، ص 906 .

ـــ عبد العزيز بوتفليقة: وزير الشؤون الخارجية.

ـــ أحمد مدغري: وزير الداخلية.

ـــ محمد طيبي: وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي.

ـــ بوعلام بن حمودة: وزير التعليم الابتدائي والثانوي.

ـــ محمد الصديق بن يحي: وزير التعليم العلمي والبحث العلمي.

ـــ عمر بوجلاب: وزير الصحة العمومية.

ـــ عبد القادر زعبيك: وزير الصناعة والطاقة.

ـــ مولود قاسم نايت بلقاسم: وزير التعليم الأصلي والشؤون الدينية.

ـــ أحمد طالب الإبراهيمي: وزير الأخبار والثقافة.

ـــ بلعيد عبد السلام: وزير الصناعة والطاقة.

ـــ عبد العزيز معاوي: وزير السياحة.

ـــ محمد السعيد معزوزي: وزير العمل والشؤون الاجتماعية.

ـــ العياشي باكر: وزير التجارة.

. إسماعيل محروق: وزير المالية[1]

ـــ محمود قنز: وزير قدماء المجاهدين.

ـــ محمد قاضي: وزير البريد والمواصلات.

ـــ عبد الله فاضل: وزير الشبيبة والرياضة.

ـــ كمال عبد الله خوجة: كاتب دولة للتخطيط.

ـــ عبد الله العرباوي: كاتب الدولة للمياه.

ما يمكن أن نلاحظه ماحصل في حكومة هواري بومدين الثانية من تغيرات فهي كالتالي:

فلقد احتفظ هواري بومدين تقريبا بنفس الوزاء في الحكومة الأولى مع بعض التغيرات.

وهذا ولقد استحدث وزارة جديدة ـــ قديمة عرفت بوزارة التعليم الأصلي والشوؤن الدينية.

[1] رابح لونسي: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، المرجع السابق، ص86 .

كذلك أضاف بومدين أسماء جديدة إلى طاقمه الحكومي أمثال محمود فتر، كما استحدث على مستوى هذه الحكومة منصب كاتب دولة للتخطيط، وكاتب الدولة للمياه.

لقد أتم بومدين تنصيب مجموعة وجدة في هذه الحكومة عندما قلد أحمد مدغري على وزارة الداخلية، ولكنه أعفى قايد أحمد من حكومته الثانية وحتى الثالثة (الأخير) .

الحكومة الأخيرة لهواري بومدين:

كان أول تطبيق للدستور الجزائري الصادر في 1976م. على حد كلام أحمد طالب الإبراهيمي، هو انتخاب هواري بومدين رئيس للجمهورية الجزائرية في 10 ديسمبر 1976[1].

وبالرغم أن الجزائر عادت إلى الحياة الدستورية ، عندما.

وضعت دستور 1976م. فإنه لم يتطرق إلى الحكومة ورئيس الحكومة وصلاحياتها. بينما نراه يفصل في صلاحيات رئيس الجمهورية[2].

بعد أن غدا هواري بومدين رئيسا للجمهورية قدم حكومته الجديدة، ولكنه بقى وزيرا للدفاع بعد التعديل الهيكلي الذي مس الحكومة الثانية وفيما يلي نعرض طاقمه الحكومي[3]:

ـــ عبد العزيز بوتفليقة: وزير الخارجية.

ـــ محمد الطيبي العربي: وزير الفلاحة والثورة الزراعية.

ـــ محمد بن أحمد عبد الغني: وزير الداخلية.

ـــ أحمد بن الشريف: وزير الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة.

ـــ أحمد دراية: وزير النقل.

ـــ أحمد طالب الإبراهيمي: وزير المستشار لدى رئيس الجمهورية.

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات جزائري، الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد ، الذكرى العاشرة للاستقلال، وزارة الإعلام والثقافة 1972 م، ص446.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد السابق، ص 1368- 1369.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة /14، العدد/37، 1977/05/08، ص655.

ـــ بوعلام بن حمودة: وزير الأشغال العمومية.

ـــ بلعيد عبد السلام: وزير الصناعة الخفيفة.

ـــ محمد الصديق بن يحي: وزير المالية.

ـــ محمد السعيد معزوزي: وزير المجاهدين.

ـــ مولود قاسم نايت بلقاسم: وزير لدى رئاسة الجمهورية مكلف بالشوؤن الدينية.

ـــ سعيد آيت مسعودان: وزير الصحة العمومية.

ـــ مصطفى الأشرف: وزير التربية.

ـــ عبد المالك بن حبيلس: وزير العدل.

ـــ عبد اللطيف رحال: وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

ـــ محمد رزقيني: وزير البريد والمواصلات.

ـــ عبد المجيد: أوشيش وزير السكن والبناء.

ـــ محمد يعلى: وزير التجارة.

ـــ رضا مالك: وزير الإ علام والثقافة.

ـــ عبد الغني العقبي: وزير السياحة. [1]

ـــ جمال حوحو: وزير الشبيبة والرياضة.

ـــ محمد الياسين: وزير الصناعة الثقيلة.

ـــ أحمد غزالي: وزير الطاقة والصناعة البيتروكيماوية

ـــ كمال عبد الله خوجة: كاتب الدولة للتخطيط.

من خلال الطاقم الحكومي، نقدم الملاحظات التالية:

لقد تم استبعاد مجموعة وجدة من الطاقم الحكومي الأخير لهواري بومدين، و لم يبق منها سوي عبد العزيز بوتفلية، الذي بقى متقلدا لوزارة الخارجية.

كما عمل على تقريب كل من: الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي والمفكر مولود قاسم نايت بلقاسم، اللذان أعطاهما "وزير مستشار لدى رئيس الجمهورية ". كما بدل بعض الوزاء

[1] رابح لونسي: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، المرجع السابق، ص90 .

وأتى بآخرين، ودائما يبقى هؤلاء الوزاء مجهولين لدى الرأي العام في تلك الفترة، كما اعتمد على وزارء أصحاب شهادات عليا كمحمد الياسين وكمال عبد الله خوجة وعبد الغني وبن حبيلس وغيرهم.

ففي السنوات الأخيرة من الحكم أصيب هواري بومدين صاحب شعار "بناء دولة لا تزول بزوال الرجال" ، بمرض استعصى علاجه وقل شبيهه. بعد مدة من العلاج في الجزائر دون جدوى، توجه إلى الاتحاد السوفياتي سابقا (روسيا) لتلقي العلاج فعجز الأطباء عن مداوته فعاد إلى الجزائر.

هناك رويات عديدة حول وفاته، فإن الجزائر خسر ت أحد رجالاتها العظماء، وقد رحل عن الحياة صباح يوم الأربعاء 27 ديسمبر 1978م[1].

[1] الزبيري الطاهر: مصدر سابق، ص 41-42.

خلاصة الفصل الثاني :

طيلة ثلاث سنوات متكاملة بقيت مشكلة السلطة في قلب الصرعات السياسية فبعد أزمة 1962م , والصراع بين المناضل محمد خيضر الامين العام للحزب والرئيس بن بلة والذي انتهى الصراع لصالح هذا الاخير .

ففي 19 جوان 1965م حدث انقلاب عسكري الذي قاده العقيد بومدين ضد حليفه القديم الرئيس المخلوع بن بلة , بحيث نرى انه من أوصله الى الحكم هو الذي قام بعزله , وبذلك دخلت الجزائر مرحلة جديدة .

فالصراع الأيديولوجي الذي كان بين القادة، لم يكن دائما صراع أفكار ومبادئ بل أحيانا صراع أشخاص وأفراد يبحثون عن تحالفات ظرفية مع خصومهم .

خاتمة

وأخيرا وبعد هذا العرض والدراسة المفصلة لمسيرة أزيد من خمسة عشرا عاما من الصراع على السلطة الحاكمة من (1962- 1978م)، لم يبق لنا إلا أن نقف على الاستنتاجات والتي نوجزها في النقاط التالية:

01- فالصراع الأيديولوجي الذي كان بين القادة، لم يكن دائما صراع أفكار ومبادئ بل أحيانا صراع أشخاص وأفراد يبحثون عن تحالفات ظرفية مع خصومهم، هذا ما لاحظناه في التحالفات التي ظهرت أثناء المرحلة الانتقالية ، فمجموعة تلمسان مثلا كانت تضم في صفوفها ليبراليين، كفرحات عباس ومحمد خيضر، واشتراكيين كبن بلة وبومدين، ونفس الشئ بالنسبة لمجموعة تيزي وزو التي جمعت بين بوضياف وكريم بلقاسم.

02-عندما بدأت القيادة الثورية في الجزائر عملية البناء بعد وقف إطلاق النار، كانت انطلاق ة عرجاء، فلقد تصارع القادة وتقاتلوا على السلطة منذ أن وضعت الحرب أوزارها، وسعى كل طرف من القيادة الثورية للوصول إلى الحكم، بكل الطرق و لم يتوقف حرب الصراع على السلطة أبد، فكل طرف أو جماعة أرادت حكم الجزائر.

03- أتاح دستور 1963م لبن بلة التمتع بصلاحيات مطلقة لا حدود لها. فأصبح يتمتع بمكانة خاصة في هرم السلطة، فكل السلطات تقريبا بين يديه ماعدا السلطة العسكرية وما كا د بن بلة يفرغ من تصفية خصومه وتوطيد أركان حكمه حتى فوجئ بلنقلاب عسكري من قبل حليفه القوي، نائبه الأول ووزير دفاعه العقيد هواري بومدين الذي أطاح به في يوم 19 جوان1965م، بلسم الشرعية الثورية بعد اتهام بن بلة بالديكتاتورية والانحراف عن مبادئ الثورة الجزائرية، وبنجاح الانقلاب وصل هواري بومدين إلى مبتغاه وهو قيادة السلطة الحاكمة في البلاد.

04- إستند هواري بومدين على مرتكزات فعلية لتوطيد حكمه، يمكن تحديدها في مجموعة وجدة، ومجلس الثورة، وحزب جبهة التحرير الوطني، كما استخدم الضبط الفارين من الجيش الفرنسي بهدف فرض سيطرته التامة على الجيش.

05- منذ أن حكم الرئيس هواري بومدين الجزائر سنة 1965م، بقيت الجزائر بدون دستور ولامجلس شعبي وطني، وهمش الحزب الحاكم حتى سنة 1976م، أي أنه حرص على قيادة الدولة تحت أحكامه وحده دون تدخل أي طرف آخر. وهذا يعني تطبيقه للحكم الفردي كما كان سلفه الرئيس بن بلة.

06- ظهرت أثناء حكم الرئيس بومدين العديد من الشخصيات والحركات المعارضة له كبشير بومعزة، وأحمد محساس وكريم بلقاسم المناهضين لحكمه الفردي للبلاد، وكما طهر الجيش الجزائري من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين أصبحوا هم المسؤولين في المؤسسات الحاكمة، وكان أسلوب الرئيس بومدين في مواجهة هذه المعارضة إما النفي أو السجن أو تصفية قادتها.

07- ففي الأيام الأخيرة من حكم هواري بومدين أصيب بمرض استعصى علاجه وقل شبيهه، إلى أن وفاته المنية، كانت رو ايات مختلف عن طريقة وفاته ، وقد مات هواري بومدين في صباح الأربعاء 27 ديسمبر 1978م على الساعة الثالثة وثلاثون دقيقة.

وكأهم توصيات يمكن أن نوصي بها من خلال الدراسة المتواضعة قد تفيد أهل الاختصاص يمكن أن نشير إلى :

أولا: العمل بالدساتير والحفاظ على ديمومتها .

ثانيا : ترقية الدساتير وكل أشكال التعددية في الجزائر .

ثالثا : انسحاب المؤسسات العسكرية من الحياة السياسية في الجزائر .

رابعا :تفعيل المجتمع المدني في الجزائر من خلال ترقية دور المنظمات والجمعيات .

خامسا : العمل على تثمين العلم والعمل والكفاءة والأخلاق في المجتمع الجزائري .

قائمة المصادر والمراجع

أولا :المصادر

أ/ **باللغة العربية** :

01- الإبراهيمي محمد البشير: **آثار الإمام البشير الإبراهيمي**، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، ج 3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997.

02- شيروف محمد الصالح: **هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر: دون تاريخ.

03- فرحات عباس: **حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار**، ترجمة أبوبكر رحال، مطبعة فضالة المحمدية، دون تاريخ.

04- كافي علي: **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري(1946-1962)**، دار الطباعة القصبة للنشر، الجزائر1999.

05- ميرل زوبير: **مذكرات أحمد بن بلة**، ترجمة عفيف الاخضر، ط 3، منشورات دار الأداب، بيروت لبنان، 1984.

06- بورقعة لخضر: **شاهد على اغتيال الثورة**، الطبعة الثانية، دار الحكمة، ساحة الشهداء الجزائر، 2000.

07- أجيرون شارل روبير: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة: عيسى العصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس 1982.

ب/ **باللغة الفرنسية** :

01-BALTA PAUL: La stratégie de Boumediene, La bibliothèque Arabe Sindibad، paris : 1978.

02- CHIKH ،SLIMAN :L'ALGERIE ENARMES ،ALGER ،1981.

ثانيا : المراجع

أ – باللغة العربية:

01- بوحوش عمار : **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997.

02- بوصفصاف عبد الكريم وآخرون: **كتاب القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية**(1954-1987)، مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة ج 2، ط1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة: مارس،2008.

03- الزبيري محمد العربي: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984.

04- العلوي محمد الطيب: **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1985.

05- العمامرة سعد بن البشير: **هواري بومدين الرئيس القائد (1932–1978)، ط1**، قصر الكتاب، البليدة،1971.

06- فركوس صالح: **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 1962**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.

07- لونيسي رابح: **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 1999.

08- لونيسي رابح: **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ** ، دار المعرفة، باب الواد ، الجزائر العاصمة،2011 .

09- المدني أحمد توفيق: **هذه هي الجزائر**، مؤسسة الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2008 .

10- مصالي رشيد: **هواري بومدين الرجل اللغز**، ترجمة: فاطمة الزهراء قشي، محمد الخضر الصبيحي، دار الهدى عين مليلة، الجزائر: دون تاريخ.

11 - مطمر محمد العيد: **هواري بومدين رجل القيادة الجماعية**، دار الطليعة الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2000 .

12- هلال عمار: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995.

13- ناجي معلا : **التفاوض ، الاستراتيجية والأساليب** (مدخل في الحوار الاقناعي)، ط 2 ، مطابع الفنار، الأردن، 2000.

14- منصور أحمد: **الرئيس أحمد بن بلة، يكشف أسرار الثورة الجزائرية** ، ط2، دار الأصالة لتوزيع والنشر المحمدية، الجزائر، .2012

15- عباس محمد: **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر العاصمة، .2007

16- الرياشي سليمان وآخرون: **الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية)**، ط**2**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، **1999**

17- رخيلة عامر: **التنور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني(1980-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. دون تاريخ.

18- الزبيري الطاهر: **نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري** ، ط**1**، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، **2011**.

19- حساني عبد الكريم: **أمواج الخفاء**، د ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.

20- صالح بلحاج : **تاريخ الثورة الجزائرية** : الكتاب الحديث ، الجزائر ،2008.

21- طريف محمد: **الإسلام السياسي في الجزائر**، ط1، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ، د مكان النشر ، 1994.

22- الإبراهيمي أحمد طالب: **الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد**، الذكرى العاشرة للاستقلال، وزارة الإعلام والثقافة، 1972.

ثالثا: الدوريات:

المجلات:

-**الرئيس هواري بومدين التربية والتعليم**، مجلة أصدرتها جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة2004 .

- بوعقبة سعد: الأزهر لنا ، **مجلة الوحدة**، العدد 600 ، منشورات مجلة الوحدة .

رابعا: الرسائل الجامعية:

- بودريعة صبرينة: **الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر المرحلة البومدينية أنموذجا (1965-1978)**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، 2010-2011.

- **الصراع السياسي في الجزائر من خلال الصحافة الفرنسية دراسة مقارنة بين يوميتي "لوفيغارو" و" ليبيراسيون " من 13 جانفي 1992 إلى أفريل 1999**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاعلام والاتصال ،جامعة الجزائر 03 ، الجزائر العاصمة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الإعلام والاتصال، 2012- 2013.

خامسا: المعاجم:

-بوصفصاف عبد الكريم وآخرون: **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج1، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة2002 .

-بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج 2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2004

-الكيالي عبد الوهاب: **الموسوعة السياسية**، ج2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بلا تاريخ.

فهرس الأماكن والأعلام

فهرس الأماكن

-أ-

الأصنام : ص26 .

الجزائر :ص6 – 17 – 12 – 14 – 19 .

الحمامات : ص 24 .

الساورة:ص39 .

القاهرة :ص – 33 .

المدية: ص 39

-ت-

تلمسان: ص 33-34-55.

تيارات :ص 46

تيزي وزو: ص 27-

-ر-

روشي نوار : ص22.

-س-

سطيف: ص 39- 41 .

-ق-

قسنطينة: ص **39** .

-م-

مستغانم:ص **39** .

مغنية: ص**33-45**.

-و-

ورقلة ص **32** .

وهران: ص **39**.

فهرس الأعلام

–أ–

احمد بن بلة: ص20–22–23–25–39–

أحمد فرانسيس: ص 27 .

امحمدي سعيدي: ص08.

الحاج الأخضر: ص08.

العربي بن مهيدي: ص 43 – 44 .

–ح–

حسين توفيق ابراهيم: ص13 .

–ر–

رابح بيطاط: ص16– 28 .

–س–

سعد دحلب: ص09.

–ط–

طاهر الزبيري: ص17 .

-ع -

عبان رمضان: ص 07-09 .

عبد الرحمان فارس: ص22،

عبد العزيز بوتفليقة :ص20-23 .

علي كافي: 24 .

-ف-

فرحات عباس: ص- 16 .

فيدال كاسترو : ص36.

-ق-

قايد احمد : ص-18.

-ك

كريم بلقاسم : ص 07-10-15-16 -17 .

كريم بوضياف: ص 28 - 71 .

-ل-

لخضر بورقعة: ص26

لخضر بن طوبال: ص16

لمين دباغين: ص11-23.

-م-

مجمد بن يحي: ص 24 .

محمد بوضياف: ص 17- 20 -23.

محمد خيضر: ص28 .

محمد شريف: ص10.

محمد يوسفي: ص37.

مصطفى الأشرف: ص24.

-ه-

هواري بومدين: ص09-18-19-20-27-37-45-50.

-ي-

يوسف بن خدة: ص08-09-17 .

الملاحق

الملحق رقم : 01

المرجع: **ويكيبيديا الموسوعة الحرة**، صورة لأحمد بن بلة وهواري بومدين.

- الملحق رقم02: أمر يتضمن تأسيس الحكومة الأولى.

2/1

أمر رقم 65- 182 مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 يتضمن تأسيس الحكومة.

إن مجلس الثورة،

- بناء على بيان 19 يونيو سنة 1965،

وعلى اعتبار أن مجلس الثورة هو مصدر السلطة المطلقة ريثما يتخذ دستور البلاد،

يأمر مايلي:

المادة 1: تؤلف حكومة يتم تشكيلها كما يلي:

- هواري بومدين.....رئيسا للحكومة ورئيسا لمجلس الوزراء
- رابح بيطاط.....وزيرا للدولة
- عبد العزيز بوتفليقة..... وزيرا للشؤون الخارجية
- أحمد مدغري.....وزيرا للداخلية
- أحمد قايد..... وزيرا للمالية والتخطيط

أحمد محساس.....وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي

- بشير بومعزة.....وزيرا للأنباء
- محمد بجاوي.....وزيرا للعدل حامل للأختام
- أحمد طالب.....وزيرا للتربية الوطنية

الملحق 03

2/2

المصدر: ع

- تجيني هدام.....وزيرا للصحة العمومية
- بوعلام بن حمودة.....وزيرا لقدماء المجاهدين
- بلعيد عبد السلام.....وزيرا للصناعة والطاقة
- عبد القادر زعيبك.....وزيرا للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
- عبد النور علي يحيى.....وزيرا للأشغال العمومية
- محمد الهادي الحاج اسماعيل.....وزيرا للتعمير والإسكان
- نور الدين دلسي.....وزيرا للتجارة
- عبد العزيز زرداني.....وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية
- عبد العزيز معاوي.....وزيرا للسياحة
- عبد الكريم بن محمود.....وزيرا للشبيبة والرياضة
- العربي سعدوني.....وزيرا للأوقاف

المادة 2 : يتولى رئيس الحكومة رئيس مجلس الوزراء مهمة وزارة الدفاع الوطني.

المادة 3: تمارس الحكومة مهامها تحت سلطة مجلس الثورة ورقابته، وفي إمكانه تعديلها بصفة كلية أو جزئية بموجب أمر يصدر منه.

المادة 4: يكون الوزراء مسؤولين بصورة فردية تجاه رئيس الحكومة رئيس مجلس الوزراء ويكونون مسؤولين على وجه جماعي أمام مجلس الثورة.

الملحق رقم 04

أمر رقم 76-57 مؤرخ في 7 رجب 1396هـ الموافق 5 يوليو 1976 يتضمن نشر الميثاق الوطني

بِاسْمِ الشَّعْبِ

إنَّ مَجْلِسَ الثَّوْرَةِ ،

- بِنَاءً عَلَى بَيَانِ 19 يُونْيُو سَنَةَ 1965 ،
- وَبِمُقْتَضَى الْأَمْرَيْنِ رَقْمِ 65 - 182 وَرَقْمِ 70 - 53 الْمُؤَرَّخَيْنِ فِي 11 رَبِيعٍ الْأَوَّلِ عَامَ 1385 الْمُوَافِقِ 10 يُولْيُو سَنَةَ 1965 و 18 جُمَادَى الْأُولَى عَامَ 1390 الْمُوَافِقِ 21 يُولْيُو سَنَةَ 1970 وَالْمُتَضَمِّنَيْنِ تَأْسِيسَ الْحُكُومَةِ ،
- وَبِنَاءً عَلَى الْخِطَابِ الرِّئَاسِيِّ لِيَوْمِ 19 يُونْيُو سَنَةَ 1975 ،
- وَبِمُقْتَضَى الْأَمْرِ رَقْمِ 75 - 69 الْمُؤَرَّخِ فِي 27 شَوَّالَ عَامَ 1395 الْمُوَافِقِ أَوَّلَ نُوفَمْبَرَ سَنَةَ 1975 وَالْمُتَضَمِّنِ إِحْدَاثَ اللَّجْنَةِ الثَّامِنَةِ لِلْمِيثَاقِ الْوَطَنِيِّ ،
- وَبِمُقْتَضَى الْأَمْرِ رَقْمِ 76 - 51 الْمُؤَرَّخِ فِي 5 جُمَادَى الثَّانِيَةِ عَامَ 1396 الْمُوَافِقِ 3 يُونْيُو سَنَةَ 1976 وَالْمُتَضَمِّنِ اسْتِدْعَاءَ هَيْئَةِ النَّاخِبِينَ وَتَنْظِيمَ الِاسْتِفْتَاءِ حَوْلَ الْمِيثَاقِ الْوَطَنِيِّ ،
- وَبِنَاءً عَلَى الْمُوَافَقَةِ عَلَى مَشْرُوعِ الْمِيثَاقِ مِنْ قِبَلِ النَّدْوَةِ الْوَطَنِيَّةِ يَوْمَ 19 يُونْيُو سَنَةَ 1976 ،
- وَبِنَاءً عَلَى مُوَافَقَةِ الشَّعْبِ عَلَى الْمِيثَاقِ الْوَطَنِيِّ الْمُقْتَرَحِ مِنْ طَرَفِ جَبْهَةِ التَّحْرِيرِ الْوَطَنِيِّ وَالْإِعْلَانِ الرَّسْمِيِّ لِلنَّتَائِجِ النِّهَائِيَّةِ لِلِاسْتِفْتَاءِ يَوْمَ 27 يُونْيُو سَنَةَ 1976 ،

يَأْمُرُ بِمَا يَلِي :

الْمَادَّةُ الْأُولَى : يَسْرِي مَفْعُولُ الْمِيثَاقِ الْوَطَنِيِّ ، الْآتِي نَصُّهُ ، ابْتِدَاءً مِنْ تَارِيخِ نَشْرِهِ ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْأَسْمَى لِسِيَاسَةِ الْأُمَّةِ وَقَوَانِينِ الدَّوْلَةِ .

الْمَادَّةُ 2 : يُنْشَرُ هَذَا الْأَمْرُ فِي الْجَرِيدَةِ الرَّسْمِيَّةِ لِلْجُمْهُورِيَّةِ الْجَزَائِرِيَّةِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ الشَّعْبِيَّةِ .

وَحُرِّرَ بِالْجَزَائِرِ فِي 7 رَجَبِ عَامَ 1396 الْمُوَافِقِ 5 يُولْيُو سَنَةَ 1976 .

رئيس مجلس الثورة

هواري بومدين

المصدر : الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، المصدر السابق، ص 01.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحـــــــــتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ-هـــ
مدخل تمهيدي	
أولا: المجلس الوطني للثورة الجزائرية	06
ثانيا: اجتماع العقداء العشرة	07
ثالثا: لجنة التنسيق والتنفيذ	09
الفصل الأول: الصراع السياسي في الجزائر	
المبحث الأول: مفهوم الصراع السياسي	12
المطلب الأول: تعريف الصراع السياسي	12
المطلب الثاني: العلاقة بين الصراع السياسي والعنف والحرب	14
المطلب الثالث: انعكاسات الصراع السياسي في الجزائر	15
المبحث الثاني: البدايات الأولى للصراع السياسي في الجزائر	16
المطلب الأول: مؤتمر الصومام والسباق نحو السلطة	16
المطلب الثاني: إنشاء هيئة القيادة العامة للأركان	18
المطلب الثالث: تحالف بن بلة مع هيئة الأركان	20
المبحث الثالث: أزمة صائفة 1962	22
المطلب الأول: وقف إطلاق النار وتقارب هيئة الأركان وقادة المساجين	22
المطلب الثاني: مؤتمر طربلس جوان 1962	24
لمطلب الثالث: الاحتفال الرسمي بالاستقلال و إعلان عن تأسيس المكتب السياسي	26
الفصل الثاني: الصراع السياسي في عهد أحمد بن بلة وهواري بومدين	
المبحث الأول: نبذة عن حياة أحمد بن بلة	32
المطلب الأول: مولده ونشأته	33

المطلب الثاني: بناء الدولة والحكومة في عهد بن بلة	34
المطلب الثالث: التنظيم الإداري في عهد أحمد بن بلة	39
المبحث الثاني: نبذة عن حياة هواري بومدين	40
المطلب الأول: مولده ونشأته	40
المطلب الثاني: تعليمه وتكوينه	42
المطلب الثالث: حياة هواري بومدين العسكرية	44
المبحث الثالث: حركة 19 جوان وصول هواري بومدين إلى السلطة	48
المطلب الأول: مجريات الانقلاب 1965	48
المطلب الثاني: وصول هواري بومدين الى السلطة	50
المطلب الثالث: تأسيس حكومات هواري بومدين إلى وفاته	52
خاتمة	59
قائمة المصادر والمراجع	60
فهرس الأعلام والأماكن	68
الملاحق	74
فهرس المحتويات	79

الصراع السياسي بين القادة الثوريين بعد الاستقلالأحمد بن بلة وهواري بومدين أنموذجاً (1962 – 1978م)

الملخص باللغة العربية :

يعتبر الصراع أمر طبيعيا في حياة المجتمعات بصفة عامة وأكبر من الطبيعي في الحياة السياسية , وينطبق هذا على مواجهة مجتمع ما أو *أشخاص* معينين . فإن *الصراعات* التي ظهرت في الجزائر عقب الاستقلال هي نتيجة استمرار معارضة الزعماء التارخيين لبعضهم ,والصراع التي عرفته الجزائر بعد *الاستقلال هو صراع قائم على* حب السلطة والتفرد بالحكم. ومن بين هذه *الصراعات* ، الصراع السياسي بين أحمد بن بلة وهواري بومدين ,كل وحد يرى إنه هو *الأحق* بالحكم , كادت صراعات أن تدخل الجزائر نفق مظلم لولا عناية الله وتبصر بعض الرجال *وإخلاصهم* لهذا الوطن .

تكمن إشكالية الدراسة ما هي أسباب هذه الصراعات، وما الهدف منها وإلى أي مدى تفنن كل زعيم وبشتى الطرق للوصول إلى سدة الحكم، وما هي أبرز الشخصيات التي ظهرت في هذا الصراع، وما هي أبرز التحالفات التي ظهرت في هذه الفترة بالذات، وما هي العبر والدروس التي نستخلصها من تاريخ الجزائر (1962-1978م) ؟

يتكون موضوع المذكرة من مقدمة وفصلين رئيسيين كل فصل يحوي ثلاث مباحث وخاتمة ، للإلمام بموضوع الدراسة اعتمدنا على مصادر متنوعة ،منها مذكرات بعض القادة والمسؤولين الذين كانوا عناصر فاعلة في الثورة مثل مذكرات علي كافي: الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري(1946-1962)، وكذا مراجع ألمت بمختلف القضايا السياسية في الجزائر قبل وبعد الاستقلال ، تضم في طياتها معلومات ذات قيمة علمية، تم تنظيمها بطريقة علمية ومنهجية .

الكلمات المفتاحية :

الصراع ، الزعماء ، الاستقلال ،السلطة ، أحمد بن بلة ، هوراري بومدين .

LA LUTTE Politique ENTRE LES DIRIGEANTS REVOLUTIONNAIRES APRES L INDEPENDANCE AHMED BIN BELLA ET HOUARI BOUMDIENE COMME MODELE (1978 - 1962)

RESUME EN FRANÇAIS :

Le conflit est considère comme normal dans la vie des sociétés général et supérieur à la vie politique normale . Cela vaut pour affronter une communauté ou des personnes concernées . Les conflits qui ont éclaté en Algérie après l'indépendance sont le résultat de l'opposition continue des dirigeants historiques les une aux autre ...et le conflit que l'Algérie a connu après l' indépendance est une lutte basée sur

l' amour du pouvoir et la règle unique . parmi ces conflits il y a le conflit politique entre Ahmad bina Bella et Houari Boumediene tout le monde voit le droit de gouverner . Les conflits étaient sur le point d' entrer en Algérie dans un tunnel sombre sans le Dieu et la patience de certains hommes pour ce pays .

Le sujet de la Note se compose dune introduction et de deux chapitre principaux . chaque chapitre contient trois sujets et une conclusion . pour nous familiariser avec le sujet de l étude .nous sommes appuyés sur diverses sources . notamment les mémoires de certains dirigeants et fonctionnaires des éléments actifs bde la révolution . tels pue les notes d Ali kafi le président Ali kafi du combattant politique au chef militaire (1962-1946)ainsi ku qui e des références traitant de diverses questions politiques en Algérie avant et âpres l indépendance . qui comprennent des informations de grande valeur . organisées de manière scientifique et systématique.

***MOTS CLES* :**

CONFLIT , LE LEADERS , Indépendance , SALADE , AHMED BIN BELLA , HOUARI BOUMEDIENE